https://doi.org/10.17656/jlps.10187

التعاون الدولي للحد من الهجرة غير النظامية

د. سەیران طه أحمد*

* قسم القانون/ كلية القانون، جامعة السليمانية- اقليم كوردستان العراق.

الملخص

تشكل الهجرة غير النظامية والطوعية معا جزءا من حياة البشرية على مر التأريخ. أن مشكلة اللاجئين قد أخذت في التفاقم على المستوى الدولي بدرجة كبيرة في ظل تزايد حدة النزاعات الدولية والداخلية، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وبما إن الهجرة الدولية كظاهرة عالمية لها تداعيات سياسية وإقتصادية وإجتماعية وإنمائية وإنسانية تتخطى كل الحدود الجغرافية. ولمواجهة هذه التحديات، لابد من إتباع نهج عالمي وتحتاج الى حلول دولية. فاللجوء أصبح اليوم يشكل المشكلة الأكثر خطورة في عالمنا المعاصر نتيجة لما تسببه موجات اللاجئين من أعباء ثقيلة على الدول المضيفة. فينبغي معالجة الأسباب الجذرية لتحركات اللاجئين والمهاجرين غير النظامية.

پوختە

کۆچ کردنی نارێکخراو هەروەها کۆچ کردنی ئارەزوومەندانە بەیەکەوە بەشێك لە ژیانی مرۆڤایەتی پێك دەهێنێت بە درێژایی مێژوو. وە کێشەی پەنابەران لەسەر ئاستی نێودەوڵەتی لە بەرزبوونەوەدایە بە شێوەیەکی بەرفراوان، بە تایبەتی لەسێبەری زیادبوونی توندی ناکۆکیە نێودەوڵەتی و ناوخۆیەکان وە ئەو پێشێلکاریە گەورانەی کە لە مافەکانی مرۆڤدا دەکرێت. کۆچ کردنی نێودەوڵەتی وەك دیاردەیەکی جیهانی هۆکاری ڕامیاری وئابوری و کۆمەڵایەتی و پەرەپێدان ومرۆیی خۆی هەیە کە هەموو سنورە جوگرافیەکان تێدەپەڕێنێت. وە بۆ ڕووبەڕووبونەوەی ئەم هۆکار و کێشانە پێویست دەکات کە بەرنامەیەکی جیهانی پەیڕەو

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

بکرێت وە پێویستی بە چارەسەری نێودەوڵەتی هەیە. لە ڕۆژگاری ئەمڕۆماندا، پەنابەرێتی گەورەترین کێشە وە ترسناکترینیان پێك دەهێنێت بەهۆی ئەو قورساییەی کە لێشاوی پەنابەران لەسەر ووڵاتانی میواندار دروستی دەکات. لەبەرئەوە پێویستە چارەسەر بۆ هۆکارە بنچینەیەکان بدۆزرێتەوە کە دەبنە هۆی لێشاوی پەنابەران وکۆچبەرە ناڕێکخراوەکان.

Abstract

Irregular and voluntary migrations together are part of human life throughout history. The refugee problem has been exacerbated at the international level, especially in light of the increasing intensity of international and internal conflicts, and grave violations of human rights. The international migration as a global phenomenon has political, economic, social,

The Development and humanitarian are implications that cross all geographical boundaries. To meet these challenges, a global approach is required and international solutions are needed. Today, asylum is the most serious problem in our contemporary world due to the heavy burdens that the refugee waves place on the host countries. The root causes of the irregular movement of refugees and migrants should be addressed.

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

المقدمة

عرفت البشرية منذ القدم ظاهرة اللجوء، واقترنت هذه الظاهرة بالشعور بالخوف و الهروب إلى اماكن آمنة، وقد كانت الحروب والصراعات السياسية الداخلية والخارجية و ويلاتها أدى الى اكبر التدفقات البشرية التي شهدتها ظاهرة اللجوء و الهجرة، والتي أفرزت أعدادا هائلة من المهاجرين في مختلف أنحاء العالم. إن قضية الهجرة تعتبر اليوم من أهم القضايا الأساسية والحرجة تناقش في المؤتمرات الدولية والإقليمية المعنية بالشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية بجميع أبعادها، وحتى أصبح موضوع الهجرة لها تأثير كبيرفي تغيرمسار الإنتخابات في كثير من دول العالم، وفي رسم السياسة الخارجية. وحاليا إضافة الى الحروب والنزاعات المسلحة، الفقر، فإن قضية الهجرة مرتبطة بمجموعة قضايا أخرى ومنها عدم المساواة، تغير المناخ وتدهور البيئة، الأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية في الكثير من بلدان العالم الثالث وبالأخص بسبب إنتهاكات لحقوق الأنسان و تضيق الحريات العامة.

إشكالية البحث: على رغم من الإستراتيجية المتبعة من قبل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين المتعلقة بحماية اللاجئين التي تتزامن مع الإلتزامات الملقى على عاتق الدول، ولكن من جانب أخر فلابد التفريق بين هؤلاء يتمتع بصفة اللاجىء بموجب القوانين الدولية و الوطنية للدول ومن لايتمتع بهذه الصفة. ومع ذلك فأن مشكلة الهجرة غير النظامية تتفاقم وتلعب دورا أساسيا في برنامج السياسة العالمية، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن التحكم فيها يعد من أكثر التحديات الملحة تواجه الدول المضيفة.

الهدف من البحث: على الرغم من ان حق التنقل والهجرة حق مكفول بموجب الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، الإ ان الهجرة و اللجوء الى الدول الغربية وبالأخص الى الدول الأوربية أصبح اليوم يشكل المشكلة الأكثر خطورة تواجهه المجتمع الدولي نتيجة لما تسببه موجات اللاجئين من أعباء ثقيلة على الدول المضيفة. والهدف من هذه الدراسة نحاول الإجابة على العديد من الأسئلة ومنها: هل إن الهجرة فعلا مصدر للإزدهار أم الهروب من الواقع المرير و التوجه نحو مصير المجهول؟ وماهي السبل الآليات القانونية المعتمدة من قبل المجتمع الدولي لمواجهة مختلف الإنعكاسات المرتبة عن الهجرة غير النظامية؟

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

فرضية البحث: هل تصبح ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو غير النظامية أحد المتغيرات الأساسية للتهديدات الأمنية الجديدة على المستويين الإقليمي والدولي، وكيف يمكن محاصرتها والحد من آثارها؟

منهجية البحث: بالنظر لطبيعة الدراسة والتي تستلزم الإعتماد على المنهج التحليلي والوصفي، لبيان معالم هذا الموضوع، وبغرض الوصول إلى استنتاجات تساعدنا على فهم ذلك الواقع على حقيقته. وإضافة الى ذلك استعرضنا السبل والمعالجة القانونية والتنظيمية والتشريعية المتبعة من طرف المجتمع الدولي في مجال مكافحة الهجرة غير النظامية للتقليل منها ومعالجتها في إطارها القانوني المعمول به وطنيا، إقليميا ودوليا.

هيكلية البحث: تقتضي- طبيعة دراستنا تقسيم هيكلية البحث الى مبحثين رئيسيين، سنتناول في المبحث الأول دراسة مفهوم الهجرة غير النظامية أسبابها ودوافعها وذلك من خلال مطلبين، سنخصص المطلب الأول لمفاهيم المرتبطة بالهجرة غير النظامية (الهجرة و المهاجرين و اللاجئين)، اما المطلب الثاني فسنتناول فيه أنواع الهجرة غير النظامية أسبابها و أثارها.

وسنبين في المبحث الثاني السبل القانونية لمواجهة الهجرة غير النظامية وذلك من خلال تقسيمه الى مطلبين أيضا، سنتناول في المطلب الأول الأتفاقيات الدولية الخاصة بتنظيم الهجرة. بينما نخصص المطلب الثاني للأتفاقيات الأقليمية الخاصة بوضع اللاجئين.

وفي الخاتمة سنبين أهم الإستنتاجات التي سنتوصل اليها في هذه الدراسة مع بيان أهم التوصيات بخصوص هذا الموضوع.

المبحث الأول

مفهوم الهجرة غير النظامية أسبابها و دوافعها

ش هدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظةً واسعة النطاق من الهجرة السكانية من بلد إلى آخر ومن قارة إلى أخرى. وقد لوحظت زيادة عدد الرجال و النساء والأطفال الذين يقدمون على ترك بلدانهم متجهين إلى أماكن أخرى لأسبابٍ عديده ومتنوعه. تتعدد انواع الهجرة كما

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

تتعدد آثارها على المجتمعات التي يتم الإنتقال منها واليها. لذلك نقسم هذا المبحث الى ثلاث مطالب ونتطرق في المطلب الأول الى المفاهيم المرتبطة بالهجرة غير النظامية (الهجرة و المهاجرين و اللاجئين) وبيان الفرق بين الهجرة النظامية وغير النظامية من الناحية القانونية، وكذلك الهجرة وتميزها عن اللجوء والنزوح. وفي المطلب الثاني نكرسه لأنواع الهجرة و أسبابها وأثارها.

المطلب الأول

المفاهيم المرتبطة بالهجرة غير النظامية

(الهجرة و المهاجرين و اللاجئين)

من اجل بيان مفهوم هجرة عما إذا كانت تحققق للإنسان إحتياجاته ومتطلباته، وكذلك توضيح غيرها من المفاهيم الإخرى المرتبطة بالهجرة سنتطرق في هذا المطلب الى تعريف كل من الهجرة ، و المهاجر و اللاجىء و النازح.

أولا: تعريف الهجرة

الهجرة لغة: إن الهجرة وردت في معجم المعاني الجامع ، وهي خروج الفرد من أرض وانتقاله إلى أرض أخرى بهدف الحصول على الأمان والرزق.[1] وفي معجم لسان العرب وردت بانها خروج من أرض الى أرض اخرى، أما في قاموس المحيط فان الهجرة هي انتقال إلى بلد آخر بقصد المعيشة و الأقامة فيه بصفة دائمة. وفي معجم الوسيط ذكرت بان الهجرة ضد الوصل، وان لفظ الهجرة اشتق من لفظ هجر(هجرت الشيء هجرا) أي تركته أغفلته،[2] وهناك رأي آخر بان من هجر، يهجر، هجرا، وهجرانا بمعنى أعرض عن شيء أو شخص أي: أبتعد، ومنه كذلك الفعل

[1] المعاني، تعريف و معنى هجرة في معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي، تأريخ الزيارة ٢/٢٢ ٢٠٢٠ https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/هجرة/

[2] المعاني، تعريف ومعنى هجرة في قاموس المعجم الوسيط ، اللغة العربية المعاصرة، الرائد، لسان العربي، القاموس المحيط، ، تأريخ الزيارة ٢/٢٢ ٢٠٢٠، https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/هجرة/
وانظر ايضا: احمد رشاد سلام وآخرون، مكافحة الهجرة غير الشرعية، دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان، ٢٠١٤، ص٢٠١-٢٠٢

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

هاجر، يهاجر، مهاجرة، رحل عن بلده أو أهله ، فالهجرة لغة تفيد: الرحيل و السفر و الخروج من الأراضي.[١]

الهجرة اصطلاحا: الهجرة هي انتقال الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى أو من مكان إلى مكان آخر لأسباب سياسية أو أمنية أو اقتصادية أو اجتماعية. أو بعبارة إخرى، تعرف الهجرة بأنها الحركة الانتقالية الجغرافية للسكان من منطقة ما إلى أخرى، بغض النظر عن طَبيعة العوامل المؤدية لذلك، أو طبيعة المسافة المقطوعة.[٢] وهناك إتجاه يرى بان الهجرة تعني الشخص أو الأشخاص المهاجرين الذين يقيمون في بلد أجنبي بقصد اتخاذها مقرا دائما.[٣] وفيما يتعلق بفقهاء القانون الدولي يعرف الهجرة، بأنها مغادرة الفرد لإقليم دولته نهائيا إلى إقليم دولة أخرى. وهذا يعني بان فقهاء القانون الدولي قد اعتد بنية المهاجر فإذا ترك الإقليم ونيته العودة إليه بعد مدة سواء كانت طويلة أو قصيرة فلا يعتبر ذلك من وجهة نظر هذا الفقه هجرة.[٤] والهجرة من وجهة نظر المنظمة الدولية للهجرة[٥] هي عبارة عن "حركة شخص أو مجموعة أشخاص عبر الحدود الدولية

---

[١] د. فريحة أحمد و الإستاذة فريحة لدمية، الآليات المعتمدة من قبل الإتحاد الأوربي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، مجلة المفكر، العدد الثاني عشر، جامعة محمد خيضر – بسكرة، ص ١٨٥

[٢] عمر دغوغي، أسباب الهجرة الشباب من وطننا، ٣٠ أيلول ٢٠١٨،
https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/474198.html

[٣] ان الهجرة فهي تحمل الدلالات التالية باللغة الانجليزية كالأتي:
(Immigrate –Immigration) أي بمعنى، يهاجر، مهاجرة، هجرة ومعناها الشخص أو الأشخاص الذين يهاجرون من بلد لآخر أو من مكان آخر دوريا أو موسميا. أما بالنسبة لمعاني هذه المصطلحات (Migration) لا تعني الإقامة الدائمة أما (Immigration) فتعني الهجرة الوافدة من الخارج بغرض الإقامة بصفة دائمة
انظر: حسان أولاد ضياف، الهجرة غير الشرعية في سياسات الاتحاد الأوروبي في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، رسالة ماجستير - جامعة ٨ ماى ١٩٤٥ قالمة ، ٢٠١٦-٢٠١٧، ص ١٦
20 http://dspace.univ-guelma.dz:8080/xmlui/bitstream/handle/123456789/5433/

[٤] د. كريمة طاهر إمشيري، إضاءات حول مفهوم الهجرة غير النظامية، جامعة طرابلس، ص١١
https://daamdth.org/wp-content/uploads/2019/07/مقال-إضاءات-حول-مفهوم.pdf

[٥] ان المنظمة الدولية للهجرة (International Organization for Migration) هي المنظمة الدولية الرائدة في مجال الهجرة والتي أنشئت في عام ١٩٥١. وتعمل المنظمة الدولية للهجرة للمساعدة في ضمان إدارة الهجرة بشكل منظم وإنساني وتعزيز التعاون الدولي بشأن قضايا الهجرة والمساعدة في البحث عن حلول عملية لمشاكل الهجرة وتقديم المساعدة الإنسانية للمهاجرين المحتاجين من اللاجئين والنازحين، و كذلك تقدم الخدمات

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

او داخل الدولة، إنها حركة سكانية تشمل أي نوع من أنواع حركة الناس مهما كان طولها وتكوينها وأسبابها. بما في ذلك هجرة اللاجئين والمشردين والهجرة لدواعي اقتصادية والأشخاص الذين ينتقلون لأغراض أخرى بما في ذلك لم شمل الأسر". [١]

وتصنف الهجرة العالمية حسب قانونيتها إلى الهجرة النظامية وتعرف بالهجرة المشروعة، والهجرة غير النظامية (أي الهجرة غير المشروعة). وتعرف الهجرة النظامية [٢] بأنها " الهجرة التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلة". وتحدث الهجرة النظامية بين البلدان التي تسمح نظمها القانونية بإستقبال الأجانب، وتتم عن طريق الدخول من البر، الجو أو البحر لإقليم الدولة، سواء عن طريق تقديم جواز سفر ساري المفعول صادرعن السلطات المختصة أو وثيقة سفر تقوم مقام الجواز مع إحترام مبدأ المعاملة بالمثل بخصوص التأشيرات.[٣] استنادا إلى مابيناه سابقا، فان الهجرة النظامية فهي الهجرة المنظمة والقانونية والتي

والمشورة للحكومات والمهاجرين على حد سواء. وهكذا، ان هذه المنظمة مكرسة للتشجيع على الهجرة الإنسانية والمنظمة بما يخدم مصالح الجميع. انظر: الأمم المتحدة، الهجرة، تأريخ الزيارة ٧/ ٧/ ٢٠١٩،
https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/migration/index.html

[١] هاني رمضان طالب، الهجرة العالمية المفهوم والأبعاد، أعمال المؤتمر الدولي، "ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية" بين الواقع والتداعيات، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، أكتوبر ٢٠١٩، ص١٣٦

[٢] يؤكد المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين على ضرورة ألا تنظر الدول إلى الدخول غير النظامي لإقليم دولة ما على أنه جناية جزائية على الرغم أنه مخالفة إدارية. وإن مصطلح "غير قانوني" أو "غير شرعي" يستخدم في الواقع لوصف المهاجرين الذين يدخلون الأراضي بطريقة سرية. فلا يمكن القول عن الأشخاص إنهم غير قانونيين، لأن صفة "غير القانونية" تُوصف بها الأفعال لا البشر، وبالإضافة إلى ذلك، تنطوي عبارة "غير قانوني" على استنتاج تشريعي دون إعطاء الفرد المهاجر القدرة على الترافع في قضيته.
انظر: باولا بايس وكريستي سيفيرانس، مصطلحات الهجرة تهمنا ،نشرة الهجرة القسرية، مركز دراسات اللاجئين – جامعة أكسفورد، كانون الثاني ٢٠١٦
https://www.fmreview.org/ar/destination-europe/pace-severance

[٣] في إجتماع الحوار الدولي حول الهجرة، ١٨-١٩ تموز ٢٠١٧ في جنيف أعرب العديد من ممثلي الحكومات على ضرورة إستخدام الإتفاق العالمي للمصطلحات التي تعكس مساهمات المهاجرين ودعا العديد من المشاركين بمن فيهم الممثل من كولومبيا الى إستخدام الهجرة النظامية بدل من الهجرة القانونية، والهجرة غير النظامية بدل من الهجرة غير القانونية أو غير الشرعية، لان مصطلح الأخير ينطوي على نهج عقابي. وذلك بناء على توصية من الجمعية العمومية للأمم المتحدة في عام ١٩٧٥.

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

تتم من خلال اتفاقيات ومعاهدات ثنائية بين دولتين وتقوم على قاعدة مشتركة من القوانين لحماية وضمان حقوق العاملين المنحدرين من دول أخرى، ويدخل في إطار هذه الهجرة بعض أشكال هجرة العمل وهجرة التعليم والأشخاص ذوي المهارات العالية والهجرة التي تشتمل على لم الشمل الأسري.

أما بشأن بالهجرة غير النظامية (يسمها بعض الهجرة غير الشرعية أو السرية أو غير القانونية) فمن منظور قانوني يدل على عدم شرعيتها ومخالفتها للقوانين والتشريعات الوطنية أو الدولية المعمول بها، ويذهب البعض الى القول بانه لايمكن تسميتها بانها الهجرة غير الشرعية لأنها لا تخالف الشرع أو الدين (كما وضحناه سابقا).[١] وبحسب ما جاء في أتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فإن الهجرة غير الشرعية "تعني عبور الحدود دون تقييد بالشروط اللازمة والمنصوص عليها بموجب لوائح الهجرة من أجل الدخول، الإقامة أو العمل في بلد ما".[٢]

وفي السياق ذاته، وتجدر الإشارة الى إن المنظمات الدولية غير الحكومية منها على غرار مكتب العمل الدولي ترفضها جميعها، كون إطلاق وصف غير القانونية أو غير الشرعية على الهجرة، وذلك يتنافى مع مقتضيات المادة ١٣ من الأعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أنه لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة، ويحق لكل فرد أن يغادر أية بلد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة اليها.[٣] وبناء على ما تقدم، نستنتج بأن الهجرة التي

انظر: المنظمة الدولية للهجرة- وكالة الأمم المتحدة للهجرة، الحوار الدولي بشأن الهجرة- تعزيز التعاون في مجال الهجرة وإدارتها نحو إتفاق عالمي من أجل الهجرة الأمنة و المنظمة و النظامية في عام ٢٠١٨ ، الناشر: المنظمة الدولية للهجرة، جنيف، ٢٠١٧، ص ١٥
https://publications.iom.int/system/files/pdf/idm27_arb.pdf
وانظر أيضا:
The General Assembly, Measures To Guarantee Human Rights and Dignity of all Migrant Workers, Geneva, 9 Dec 1975
http://www.worldlii.org/int/other/UNGARsn/1975/87.pdf

[١]. حسان أولاد ضياف، المصدر السابق، ص ٢١
[٢] د. فريحة أحمد و الإستاذة فريحة لدمية، المصدر السابق، ص ١٨٧
[٣] هاني رمضان طالب، المصدر السابق، ص١٣٨

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

تبدأ بالخروج من دولة والدخول إلى إقليم دولة أخرى وترتبط بسلامة الاجراءات القانونية لعملية الهجرة، فإذا كان بشكل قانوني نظامي تسمى بالهجرة النظامية. ومهما تعددت أو إختلف تسميات للهجرة غير النظامية (أي هجرة غير قانونية، أو غير الشرعية، أوهجرة سرية) ومع ذلك تعبر كلها عن معنى واحد التنقل المخالف للإطار القانوني والنظم السارية المتعلقة بالدخول والخروج والإقامة في دولة ما، أومعنى آخر بأنها انتقال أفراد أو جماعات من مكان إلى آخر بطرق مخالفة لقوانين الهجرة الدولية والوطنية.

ثانيا: تعريف المهاجر

رغم أن مصطلحين لاجئ ومهاجركثيرا ما تستخدمان بالتبادل لدى عامة الناس وحتى الأكاديمين، ولكن هناك فروق جوهرية بين المصطلحين. في حين لا يوجد تعريف قانوني رسمي للمهاجرين الدوليين، يتفق معظم الخبراء على أن المهاجر الدولي هوالشخص الذي يغير دولة الإقامة المعتادة، بغض النظر عن سبب الهجرة أو وضعه القانوني.[١] وفي الوقت نفسه تعرف الأمم المتحدة المهاجر على أنه "شخص أقام في دولة أجنبية لأكثر من سنة بغض النظر عن الأسباب سواء كانت طوعية أو كرهية، وبغض النظرعن الوسيلة المستخدمة للهجرة سواء كانت نظامية أو غير نظامية".[٢] وكذلك قام Louisse Garlis بتعريف المهاجر على أنه " كل من يغادر بلده للإقامة في دولة أجنبية إقامة دائمة أو لمدة طويلة لقضاء حاجات يراها ضرورية".[٣] أما د. خليل

[١] فيما يتعلق للمهجرين قسرا، يشير هذا المصطلح إلى الأشخاص المهجرين الذين لا يستوفون تعريف اللاجئ على النحو المعرف بموجب القانون الدولي. المهجرون قسرا هم الملايين من الناس الذين يضطرون للانتقال نتيجة عدد من الأسباب مثل النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية، أوالتدهور البيئي، أو انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك جزء من "تدفقات الهجرة المختلطة"
انظر: منظمة العمل الدولية- مكتب الإقليمي للدول العربية، قاموس مصطلحات الهجرة المخصص للإعلام في الشرق الأوسط، ٢٠ يناير ٢٠١٧
https://www.ilo.org/beirut/projects/fairway/WCMS_552791/lang--ar/index.htm

[٢] الأمم المتحدة، القضايا العالية - الهجرة، تأريخ الزيارة ٧/ ٧/ ٢٠١٩
https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/migration/index.html

[٣] . ساعد رشيد ، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير- جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١١-٢٠١٢، ص ١٥
http://thesis.univ-biskra.dz ‹

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

علي ابو جارد يعرف المهاجر غير النظامي " فهو شخص لا يحمل إذنا قانونيا للبقاء في دولة مضيفة أو دخل دولة غير وطنه الأم دون الحصول على أوارق قانونية تسمح له بالدخول والبقاء في الدولة المضيفة"[١].

وفيما يتعلق مكتب العمل الدولي يعرف المهاجرعلى النحو التالي "كل شخص يد خل أو يقيم خارج وطنه دون حيازة للتراخيص القانونية اللازمة لذلك يعتبر مهاجرا غير شرعي او سري او بدون وثائق او وضعية غير قانونية".[٢] في حين يعرف الاتحاد الأوروبي المهاجر غير النظامي "هو الشخص الذي يسافر إلى الاتحاد الأوروبي بدون تأشيرة دخول صالحة أو تصريح أو الذين هم في الاتحاد الأوروبي بعد انتهاء مدة صلاحية التأشيرة. وكما عرفت المنظمة الدولية للهجرة[٣] المهاجر على أنه "أي شخص يتنقل أو سبق وأن تنقل عبر الحدود الدولية أو ضمن حدود الدولة ذاتها بعيدا عن مكان إقامته المعتاد، وبغض النظر عن الوضع القانوني للشخص، ما إذا كان التنقل طوعيا أو قسريا، أو الأسباب التي أدت إلى التنقل، أو مدة الإقامة.[٤] وفي ذات السياق، فإن كل من الإتحاد الدولى للصليب الأحمر و الهلال الأحمر حدد سياستها تجاه الهجرة و المهاجرين في عام ٢٠٠٩، وأكدوا على تركيز الأهتمام بدرجة الأولى على المهاجرين الذين

[١] د. خليل علي ابو جارد، واقع الهجرة غير النظامية للشباب الفلسطيني الواقع والمأمول، أعمال المؤتمر الدولي، "ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية" بين الواقع والتداعيات، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين- ألمانيا، ١٧-١٨ أكتوبر ٢٠١٩، ص ٧٥

[٢] د. توز مليكة، علاقة الهجرة غير النظامية بالاتجار بالبشر- في إطار القانون الدولي، أعمال المؤتمر الدولي، "ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية" بين الواقع والتداعيات، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، أكتوبر ٢٠١٩، ص٢٧٢

[٣] حسب المنظمة الدولية للهجرة ان عدد المهاجرين الدوليين في جميع أنحاء العالم ٢٥٨ مليون شخص في عام ٢٠١٧ (مقارنة بـ٢٤٤ مليون في عام ٢٠١٥)، شكلت المهاجرات ٤٨٪ من هذا التعداد. ويقدر عدد الأطفال بنحو ٣٦.١مليون طفل مهاجر و٤.٤ مليون طالب دولي و١٥٠ مليون عامل. ويقيم ٣١٪ من المهاجرين في قارة آسيا و٣٠٪ في أوروبا و٢٦٪ في الأمريكتين و١٠٪ في أفريقيا و٣٪ في البلدان الجزرية. ووفقا لآخرالإحصائية لبوابة بيانات الهجرة العالمية فان عدد المهاجرين الدوليين حتى منتصف عام ٢٠١٩ بلغ ٢٧١ مليون شخص. انظر:
Migration Data Portal, The Total Number of Migrants at mid-year 2019,
https://migrationdataportal.org/?i=stock_abs_&t=2019&m=1
انظر أيضا : الأمم المتحدة، القضايا العالية - الهجرة، المصدر السابق

[٤] هاني رمضان طالب، المصدر السابق، ص١٣٦ -١٣٩

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

يتعرض بقاؤهم أو كرامتهم أو صحتهم البدنية والعقلية للتهديد المباشر.[١] وإضافة الى ذلك فأن الإستخدام الشائع لمصطلح المهاجر يتضمن أيضا المهاجرين قصيري الأجل مثل العمال الموسميين الذين يسافرون لمدة قصيرة للعمل ويعودون الى ديارهم.[٢] وأخيرا، جدير بالذكر غالبا يزود المهربون المهاجرين الذين يتم تهريبهم إلى دولة للعمل فيها بوثائق مزورة(غير قانونية)، إذن يمكننا القول بان المهاجر غير النظامي فهو شخص الذي يفتقر إلى الوثائق التي تمكنه من الدخول بصورة قانونية إلى البلد أو البقاء فيه.

ثالثا: تعريف اللاجىء

يختلف مصطلح أو مفهوم المهاجرعن مفهوم اللاجئ الذي يعبر الحدود الدولية هربا من اضطهاد سياسي أو ديني والذي أجبر علي الرحيل أو أكره على الانتقال بسبب الحرب أو الصراعات أو الكوارث الطبيعي. وفقا لاتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها عام ١٩٦٧ يعرف اللاجىء على انه "كل من وجد، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للإضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو إنتمايه الى فئة إجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج البلاد التي تحمل جنسيتها، ولا يستطيع أو لايرغب في حماية ذلك البلد بسبب الخوف".[٣] إن فإن تعريف التقليدي للاجئ، يشير إلى شخص أجبر على الفرارمن وطنه وطلب

[١] ان الإتحاد الدولى للصليب الأحمر و الهلال الأحمر أقروا يمكن ان تكون الهجرة طوعا أو كرها، ولكنها تجمع في معظم الأحيان بين خيارات و قيود متنوعة. وعليه، فان هذه السياسة تشمل جميع فئات العمال المهاجرين، والمهاجرين عديمي الجنسية، المهاجرين تعتبرهم السلطات عامة غير الشرعيين. كما تهتم هذه السياسة باللاجئين و ملتمسي اللجوء بصرف النظر عن كونهم يشكلون فئة خاصة بموجب القانون الدولي".
انظر: الإتحاد الدولى للصليب الأحمر و الهلال الأحمر، سياسة الهجرة، نوفمبر ٢٠٠٩، ص ٤
https://www.ifrc.org/PageFiles/89397/Migration%20Policy.AR.pdf
وإنظر يضا: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دور اللجنة الدولية في مساعدة المهاجرين، الإنساني العدد ٦٠، القاهرة-مصر، شتاء ٢٠١٦ ، ص ١١

[٢] United Nation, Shaping Our Future together, Migration,
https://www.un.org/en/sections/issues-depth/migration/index.html

[٣] الأمم المتحدة، المكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، نيويورك، ١٩٩٦-٢٠١٩
https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/StatusOfRefugees.aspx

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

الأمان خارج حدوده.[1] وتعرف إتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩ اللاجئ بأنه أي شخص يضطر لمغادرة بلده أو بلدها "بسبب العدوان الخارجي والاحتلال والهيمنة الأجنبية أو الأحداث التي تزعج النظام العام بشكل خطير في أي جزء أو جزء من بلده أو أصله أو جنسيته".[2] وهذا يعني إن إتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية تذهب أبعد من ذلك فانها تعرف لاجىء بشكل أوسع ليشمل الإشخاص الذين يفرون من بلدهم بسبب الإعتداء الخارجي أو الإحتلال أو السيطرة الأجنبية أو الأحداث التي تخل على نحو خطير بالنظام العام.

يبدو جليا في ظل الظروف والأحداث التي وقعت في المجتمع الدولي في تلك الفترة كانت لها إنعكاسات على وجهة نظرالمجتمع الدولي وكذلك المدافعين لحقوق الأنسان لبلورة أفكارهم بشأن حماية اللاجئين. ورافق هذه الرؤى في أعلان قرطاجنة (Cartagena Declaration On

---

وكذلك انظر: الماذة (١) من الإتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، مكتبة حقوق الإنسان- جامعة منيسوتا ، https://www.hrlibrary.umn.edu/arab/b082.html .

[1]. اللاجىء فهو كل شخص اعتبر لاجئا بمقتضى ترتيبات ١٢ أيار١٩٢٦و ٣٠ حزيران١٩٢٨، أو بمقتضى اتفاقيتي ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٣، و ١٠ شباط١٩٣٨ وبروتوكول ١٤ أيلول ١٩٣٩، أو بمقتضى دستور المنظمة الدولية للاجئين. ولا يحول ما اتخذته المنظمة الدولية للاجئين أثناء ولايتها من مقررات بعدم الأهلية لصفة اللاجئ دون منح هذه الصفة لمن تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في الفقرة ٢ من هذا الفرع.

انظر: الأمم المتحدة- حقوق الإنسان – مكتب المفوض السامي، الأتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، تأريخ الزيارة ٢٠ أب ٢٠١٩،

https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/StatusOfRefugees.aspx

وانظر أيضا:

Action Against Hunger,THE GLOBAL REFUGEE CRISIS: WHAT YOU NEED TO KNOWTHE GLOBAL REFUGEE CRISIS: WHAT YOU NEED TO KNOW, March 14, 2019,

https://www.actionagainsthunger.org/global-refugee-crisis-facts-definition-how-to-help?

[2]. إن إتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩ التي أعتمدها مجلس رؤساء الدول و الحكومات في دورته العادية السادسة أديس أبابا، ١٠ أيلول ١٩٦٩، و دخلت حيز النفاذ في ٢٠ حزيران ١٩٧٤ وفقا للمادة الحادئة عشر، أيلول ١٩٩٩.

انظر: الأمم المتحدة، سلسلة معاهدات رقم ١٤٦٩١، نص إتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم جوانب المحددة لمشكلات اللاجئين في أفريقيا، الناشر: - قسم شؤون الأعلام - مفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أيلول ١٩٩٩. ص٤

https://www.unhcr.org/ar/53588b376.html

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

Refugees) بشأن اللاجئين لعام١٩٨٤،[١] حيث إن تعريفه يشمل مجموعة أوسع من المستفيدين في أمريكا اللاتينية، بمن في ذلك الأشخاص الذين فروا من بلدانهم لأن حياتهم أو سلامتهم أو حريتهم أصبحت مهددة بالعنف أو الإعتداء الأجنبي أو النزاعات المسلحة أو الإنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو غير ذلك من الظروف التي تخل بالنظام العام.[٢] ومن الجدير بالذكر، إن التغييرات المناخية مثل زيادة حالات الجفاف والتصحر وارتفاع مستوى سطح البحر واختلال أحوال الطقس الموسمية، أدت الى ظهور مفهوم آخر للاجىء في السنوات الأخيرة فهو "لاجئ بيئي"، ومع إن المنظمة الدولية للهجرة تعرف هؤلاء بأنهم الأشخاص يضطرون إلى مغادرة منطقتهم الأصلية بسبب تغييرات مفاجئة أو طويلة الأجل في بيئتهم المحلية، وهذه التغييرات تهدد حياتهم أو تأمينهم سبل العيش. وعلى الرغم من أن تعريف اللاجئ توسع منذ تعريفه الدولي الأول والملزم قانونا في عام ١٩٥١، ولكن ما زال الأشخاص الذين اضطروا إلى نزوح بسبب التغير البيئي لا يتمتعون بنفس الحماية القانونية التي يتمتع بها اللاجئون.[٣]

---

[١] **إعلان كارتاخينا أو قرطاجنة بشأن اللاجئين** هو اتفاق غير ملزم الذي اعتمدته الندوة المعنية بالحماية الدولية للاجئين في أمريكا اللاتينية والمكسيك وبنما، الذي عقد في قرطاجنة، كولومبيا في الفترة من ١٩-٢٢ شباط ١٩٨٤ انظر:

Rights in Exile Programme, The Cartegena Declaration on Refugees, http://www.refugeelegalaidinformation.org/cartagena-declaration-refugees

[٢] إعلان قرطاجنة بشأن اللاجئين لعام ١٩٨٤ وثيقة تاريخية إقليمية معني باللاجئين وقد ساهم في توسيع تعريف اللاجئ في أمريكا اللاتينية واقتراح مناهج جديدة لتلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين والمهجرين بروح من التضامن والتعاون. المادة الثالثة (٣). انظر: كارلوس مالدونادو كاستيلو، عملية قرطاجنة: ٣٠ عاما من الابتكار والتضامن، بشرة الهجرة القسرية، تأريخ الزيارة ١١ شباط ٢٠١٨، https://www.fmreview.org/ar/climatechange-disasters/maldonadocastill

وانظر أيضا: الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السبعون، تقرير الإمين العام بعنوان: بأمان و كرامة: التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين و المهاجرين، رقم الوثيقة: A/ 70/59، ٢٠نيسان ٢٠١٦، ص ٨

[٣] اقترح ليستر براون مصطلح «لاجئ بيئي» لأول مرة في عام ١٩٧٦، في الواقع ليس كل لاجئي المناخ يهاجرون من وطنهم، وفي بعض الأحيان يُهجروا داخل بلدهم الأصلي. علاوة على ذلك، فإن اللاجئين لا يغادرون منازلهم خوفًا من تعرضهم للاضطهاد، أو بسبب العنف العام أو الأحداث التي تزعج النظام العام بشكل خطير.

انظر:

Fabrice Renaud, Janos J. Bogardi, Olivia Dun, Koko Warner; Environmental Degradation and Migration, Berlin Institute, SEP. 2008, PP 1-4

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

وإخيرا، نستنتج من التعاريف السابقة، بأن اللاجئ فهو من أجبر على مغادرة وطنه سواء كان بسبب العرق أوالدين أوالجنسية أوالقناعة السياسية أو الانتماء لمجموعة اجتماعية معينة. وعلى الرغم من أن المفاهيم والمصطلحات التي ارتبطت بعملية الهجرة لم يتفق عليها فقهاء القانون الدولي، ولكن ما يهمنا في هذا الصدد ملاحظة أن المهاجر النظامي ممكن في وقت ما يصبح لاجئ أو يصنف على انه من ضمن هجرة العقول، وهناك إيضا المهاجر الغير النظامي الذي يصبح لاجئ ويدخل إيضا في احيان كثيرة ضمن هجرة العقول أو إي تصنيف آخر.

رابعا: تعريف النازح

يتزايد قلق المجتمع الدولي بشأن نزوح الأشخاص داخل بلدانهم بسبب النزاعات الداخلية و الكوارث الطبيعية. وفي معظم الأحوال يتعرض النازحون داخل بلدانهم لمخاطرعدة، سواء أثناء هروبهم أو نزوحهم بل حتى لدى عودتهم لديارهم أو إعاده إستقرارهم في مكان أخر.[1] ومع ان القانون الدولي الإنساني يحظر صراحة أطراف النزاع إستهداف المدنيين وإجبارهم على ترك ديارهم.[2]

وفي هذا الصدد، غالبا تطلق تسمية "لاجئ" بشكل خاطئ على الشخص النازح داخليا، وعلى خلاف اللاجئ، فإن النازح داخليا لا يعبر أي حدود دولية بحثا عن ملاذ آمن وإنما يبقى داخل بلده الأصلي. حتى وإن كانت أسباب فرار النازحين مماثلة لتلك التي تدفع اللاجئين إلى

---

https://web.archive.org/web/20160705141123/http://www.berlin-institut.org/fileadmin/user_upload/handbuch_texte/pdf_Renaud_Environmental.pdf

[1] وبالرغم إنه لا توجد اتفاقية تتناول مسألة النازحين تعادل اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين. إلا أن القانون الدولي يحمي الأشخاص من النزوح ويوفر لهم الحماية عندما ينزحون بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الوطني والقانون الدولي الإنساني في حالة نزاع مسلح.
انظر: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اللاجئون النازحون –نظرة عامة، جنيف، ١٥/ ٤/ ٢٠٢٠
https://www.icrc.org/ar/doc/war-and-law/protected-persons/refugees-displaced-persons/overview-displaced-protected.htm

[2] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، النازحون داخل بلدانهم –الأستجابة الإنسانية لإحتياجات النازحين داخل بلدانهم في حالات النزاعات المسلحة، جنيف، حزيران ٢٠١٠، ص٣
https://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=5a842e104

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

مغادرة بلدانهم (نزاعات مسلحة، عنف معمم، انتهاكات لحقوق الإنسان)، إلا أن النازحين يبقون من الناحية القانونية تحت حماية حكومتهم حتى لو كانت هذه الحكومة هي سبب فرارهم.[١] إذن يمكن تعريف النازحون بأنهم "الأشخاص أو مجموعات من الأشخاص الذين أجبروا أجبروا على هجر ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة فجاءة أو على غير انتظار بسبب صراع مسلح أو نزاع داخلي أو انتهاكات منتظمة لحقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان وهم لم يعبروا حدود أية دولة معترف بها دوليا".[٢] وعلى الرغم ان المفوضية السامية لشؤون اللاجئين[٣] تقدم المساعدة للملايين من النازحيين، ولكن ليس لكافة النازحين داخليا الذين يقدر عددهم بما بين ٢٠-٢٥ مليون شخص على النطاق العالمي.[٤]

وعلى خلفية تلك المناقشات، نستنتج بأن النزوح الداخلي يقع في أغلب الأحيان نتيجة إنتهاكات القانون الدولي الإنساني أثناء النزاعات المسلحة أوعدم إحترام معاييرالأخرى لحقوق الأنسان. وفي هذا الصدد، لابد ان نشير الى كل من سوريا و العراق واليمن وليبيا شهد أكبر حالات نزوح قسري في العالم في السنوات الأخيرة. فلابد من تكثيف الجهود الدولية والوطنية لحماية السكان المدنيين من حالات العنف أثناء النزاعات المسلحة للحد من للنزوح.

---

[١]. الأمم المتحدة- حقوق الإنسان – مكتب المفوض السامي، الأتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، تأريخ الزيارة ٢٠ أب ٢٠١٩،
https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/StatusOfRefugees.aspx

[٢] حسين عكلة الخفاجي، تعريف-النزوح واللجوءوالهجرة، الموقع دنيا الوطن، ٦/٧/ ٢٠١٥
https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/368521.html

[٣]. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) تم إنشاءها في عام ١٩٥٠، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فهي منظمة عالمية تكرس عملها إنقاذ الأرواح و حماية الحقوق وبناء مستقبل أفضل لملايين من الأشخاص سواء كانوا اللاجئين أو المجتمعات النازحة قسرا أو الأشخاص عديمي الجنسية. انظر:
https://www.unhcr.org/ar/4be7cc271c5.html

[٤] فرق المفوضية السامية للأمم المتحدة بين اللاجئين والمهاجرين الاقتصاديين، بحيث يغادر المهاجر الاقتصادي عادة بلده طواعية من أجل التماس حياة أفضل ويتمتع بحماية حكومته أو حكومتها الوطنية. أذن ان المهاجرون هم أشخاص يختارون الانتقال ليس بسبب تهديد مباشر بالاضطهاد أو الموت، بل لتحسين حياتهم بشكل أساسي من خلال إيجاد العمل أو في بعض الحالات من أجل التعليم أو لم شمل تالعائلة أو أسباب أخرى. انظر:اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دور اللجنة الدولية في مساعدة المهاجرين. المصدر السابق، ص ١١

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

المطلب الثاني

أنواع الهجرة غير النظامية أسبابها و أثارها

تعد ظاهرة هجرة غير نظامية ظاهرة عالمية فهي ليست وقفا على دول معينة ، ولكنها تعني كل بلدان العالم تقريبا خاصة باتجاه أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا ودول آسيا انطلاقا من دول إفريقيا وأمريكا الجنوبية والشرق الأوسط وبعض دول آسيا. لذلك نحاول في هذا المطلب التطرق الى أنواع الهجرة غير النظامية أسبابها و أثارها كالآتي:

الفرع الأول: أنواع الهجرة غير النظامية

إن هذه الظاهرة و التي لها مختلف الأشكال و الطرق، وظهرت كنتيجة حتمية لوجود عدة أسباب وعوامل سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية..الخ. وقبل بيان أهم أنواع الهجرة، فلابد الإشارة الى أشكال الهجرة غير النظامية حيث تتم بشكل السرية في كل أنحاء العالم بثلاث طرق رئيسية وهي الطرق البرية، الطرق البحرية والطرق الجوية.[1]

يمكن تصنيف الهجرة من حيث كونها **مؤقتة أو دائمة**، فالهجرة المؤقتة تعني انتقال السكان من مكان إلى آخر لفترة معينة من الزمن، ثم رجوعهم إلى موطنهم الأصلي، التي تغطي الانتقال لمدة تتراوح بين ٣ أشهر الى ١٢ شهرا، ويندرج تحت هذا النوع من الهجرات هجرة الأيدي العاملة والانتقال الموسمي لبعض السكان.[2]. أما الهجرة الدائمة فهي الهجرة النهائية التي

---

[1] ونقصد بالطرق البرية : تتم عن طريق تسلل الأفراد أو الجماعات عبر الحواجز البرية ما بين الدول مثلا وتتم ما بين الحدود الأمريكية والمكسيكية.. أما لطرق البحرية : تتم بتجاوز مياه البحر وباستخدام وسائل وآليات، وأبرز مثال على ذلك ما يتم بين الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط وأوروبا . وتتميز بوجود مآسي كثيرة في البحر. و أخيرا فان الطرق الجوية : وتتم عن طريق التسلل داخل المطارات، وتتميز بتزوير الوثائق بصورة دقيقة حتى لا يكتشف أمرهم في المطارات.

انظر: د. محمد معمر، حجم وتيارات الهجرة غير الشرعية وأسبابها، أعمال المؤتمر الدولي، "ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية" بين الواقع والتداعيات، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين- ألمانيا، أكتوبر ٢٠١٩، ص١٠٧

[2] ان الهجرة المؤقتة تكون قصيرة وموسمية وبغرض العمل وبشكل أساسي في مجال الزارعة أو الخدمات أو البعثات المحددة، كما تتعلق أيضا بالطلاب الذين يعتبرون طلابا طوال فترة دراستهم الجامعية. ويمكن للهجرة

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

تتم في إطار لم الشمل العائلي أو لتكوين أسرة والاقامة بشكل مستمر، وهي تعني أيضا أن أبناء المهاجرين قد أصبحوا مواطنين في دول المهجر. وكذلك وفقا لتوصيات الأمم المتحدة بشأن إحصاءات الهجرة الدولية عام ١٩٩٨م تؤكد أيضا على إن الهجرة الدولية طويلة الأمد يتم تسجيلها بعد عام أو أكثر من دخول المهاجر للدولة التي سيقيم فيها، في حين أنه بالنسبة للهجرة القصيرة المدى، تكون مدة الإقامة فيها محدودة بين الثلاثة أشهر والسنة.[١]

وفي ذات السياق، يحدد د. سايح فطيمة أصناف الهجرة قد تكون (الهجرة الاختيارية، الهجرة الإجبارية، الهجرة السياسية، الهجرة المهنية، أو هجرة العلم).

وتعد الهجرة الاختيارية إذا كان من اختيار الفرد نفسه لأسباب مختلفة. ولكن الهجرة الإجبارية قد تكون جماعية أو فردية لأسباب إجبارية وقصرية رغما عنهم مثل الكوارث البيئية أو المجاعة أو الحروب أو تعطيل سبل المعيشة. أما بالنسبة الهجرة السياسية فهي هجرة الفرد أو الجماعة بسبب المشاكل السياسية داخل الدولة أو المنطقة وقد تكون هذه المشاكل السياسية بسبب اختلاف الأفكار و المضايقات، أو الحروب المباشرة. وفيما يتعلق بالهجرة المهنية ما يطلق عليها بهجرة الأدمغة أو العقول أو أصحاب الكفاءات بسبب الميزات التي تقدمها الدولة المستقطبة طمعا في طاقاتهم و إبداعاتهم واختراعاتهم. وأخيرا هجرة العلم فهي المقتصرة على طلاب العلم بفروعه المختلفة بهدف الدارسة والحصول على الشهادة.[٢]

وهناك من يصنف الهجرة على أساس تحركات للأفراد أوالجماعات بشكل التالي:

الهجرة الداخلية: تعرف الهجرة الداخلية على أنها الانتقال الجغرافي للسكان بين المحافظات التابعة للدولة، وتتضمن أيضا الهِجرة من الريف إلى المدينة، حيث بدأت هذه الظاهرة في

المؤقتة التي يستطيع أو يرغب المهاجر في مدها أن تصبح هجرة اقتصادية، كما يمكن لها أن تتحول إلى هجرة غير نظامية

انظر: منظمة العمل الدولية- مكتب الإقليمي للدول العربية، نفس المصدر السابق،

https://www.ilo.org/beirut/projects/fairway/WCMS_552791/lang--ar/index.htm

[١] هاني رمضان طالب، الهجرة العالمية: المفهوم والأبعاد، المصدر السابق، ص ١٤١

[٢] د. سايح فطيمة ، الهجرة الغير النظامية في الجزائر، أعمال المؤتمر الدولي، "ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية" بين الواقع والتداعيات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،ألمانيا، أكتوبر ٢٠١٩،ص ٣٦٦-٣٦٧

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

الانتِشار على مجال واسعٍ في أغلب دول العالم في النصف الثاني من القرن العشرين، وكان هذا الأنتقال بشكل كبير آنذاك يشكل مرحلة تأريخية لم يسبق له أن يكرر في أي مرحلة تاريخية سابقة. وحاليا يشهد العالم هجرات داخلية على مستوى أكبر من الهجرات الخارجية .[١]

الهجرة الخارجية: وهي من أبرز التحركات البشرية الجماعية والفردية في القرون الحديثة. يقصد بها الانتقال من دولة إلى أخرى من خلال الحدود السياسية لها، بهدف الاستقرار الدائم أو العمل وبناء الثروات وغيرها من الأهداف، بغض النظر عن المسافات المقطوعة.[٢] وانطلاقا من هذه الخاصية، **فان** الهجرة **الداخلية** تتضمن انتقال الأيدي العاملة بين المحافظات، كما يمكن أن تتضمن الهجرة الخارجية انتقالهم دوليا.[٣]

وعلاوة على ذلك، هناك نوع أخر من الهجرة (بثبوت الأوراق الرسمية) يمكن أن نسميه الهجرة النظامية حيث يجذب هذا الطلب ملايين العمال من الدول ذات الدخول المنخفضة، وهو ما أدى الى ظهور احتياجات إنسانية لهولاء المهاجرين.[٤] وبصدد هذا الموضوع وإننا نؤيد الرأي الذي ذهب اليه "بول كولبير" عندما يقول بان " في المجتمعات التي تتزايد

---

[١] سعد عبدالرزاق محسن الخرسان، الهجرة تعريفها وأنواعها ودوافعها ونتائجها، (محاضرة لكلية التربية الأساسية-قسم الجغرافية- جامعة بابل)، ٢٠/٢/ ٢٠١٥،
http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=11&depid=1&lcid=43924

[٢] برنامج الأمم المتحدة (UNDP) ، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩ التغلب على الحواجز : قابلية التنقل النشري والتنمية، القاهرة، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، ص١٥،
https://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr09/HDR_2009_Complete.pdf

[٣] Stephen Castle and Derya Ozkul, Circular Migration: Triple Win, or a new label for Temporary Migration, Chapter 2, Springer International Publishing Switzerland 2014
https://www.researchgate.net/publication/267511713_Circular_Migration_Triple_Win_or_a_New_Label_for_Temporary_Migration

[٤] مع الطفرة النفطية التي شهدتها دول الخليج العربية في السبعينيات القرن الماضي زاد طلب هذه الدول على الأيدي العاملة، ويتم تنظيم الهجرة الوافدة الى غالبية دول مجلس التعاون الخليجي على أساس قانون الكفالة الذي يحدد قواعد الإقامة و العمل. يعيش اليوم في دول الخليج العربية ما يقرب من ٢٤ مليون مهاجر من دول ذات دخول منخفضة من آسيا و الشرق الأوسط و أفريقيا. يشكل هؤلاء ٤٨ ٪ من مجموع السكان هذه المنطقة (في قطر وحدها يبلغ عدد المهاجرون ٨٧ ٪ من عدد السكان) ومعظمهم من الفلبيين الهند وباكستان وبنغلاديش ونيبال ومصر وغيرها من الدول.
انظر: سينتيا عون و ريهام باعشر، وافدون الى الخليج: أعداد ضخمة و تحديات إنسانية كبيرة، مجلة الأنساني العدد ٦٠، اللجنة الدولية للصليب الأحمر،ص ١٦

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

فيها نسبة المهاجرين فأن السكان الأصليين ينغلقون على أنفسهم وتقل نشاطاتهم الاجتماعية، ولكن في المجتمعات التي تسود فيها القيم والمعايير المشتركة تكون أكثر تماسكا المثال على ذلك الدول الأوربية".[١]

وأخيرا يمكننا القول، إن كل ما ذكرناه بشأن تصنيفات الهجرة بشكل العام يمكن ان يحدث الهجرة (بشكل النظامي أو غير النظامي). ويمكن إعتبارهجرة العمال على إنها جزء أساسي من هجرة العقول والأدمغة، فهي في الواقع هجرة رأس المال البشري عبر الحدود الدولية. ومع ذلك، يتم التعامل مع هجرة اليد العاملة من قبل معظم الدول في قوانين الهجرة الخاصة بها . فضلا عن ذلك، تقوم بعض الدول بدور نشط في تنظيم هجرة العمالة إلى الخارج والبحث عن فرص لمواطنيها في الخارج.

الفرع الثاني: أسباب و دوافع الهجرة غير النظامية

تتنوع الأسباب والعوامل المؤدية للهجرة غير النظامية، وقد تتعلق بالشخص ذاته أو تتعلق بالمجتمع والبيئة المحيطة به من جهة، ومن جهة إخرى تعود هذه العوامل والأسباب إلى دوافع متعددة تخضع في غالبها لعوامل الطرد السائدة في المناطق والدول التي تكون مصدرا للهجرة والتي تدفع إلى الهجرة غير النظامية، وعوامل الجذب وتتمثل في الدول المتطورة. فلابد من البحث والكشف عن أهم العوامل التي تؤدي بالفرد أو الجماعات إلى سلك هذا المسلك الخطير للبحث عن حياة أفضل، لذلك نحاول أن نتطرق لأهم الأسباب الرئيسية التي دفعت ولا تزال تدفع الأفراد للهجرة غير النظامية.

١.الأسباب الاقتصادية:

تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم الدوافع المسببة للهِجرتين الداخلية والخارجية وأكثرها تأثيرا في الأفراد. ويعد العوامل الاقتصادية من أهم الأسباب المفسرة لظاهرة الهجرة غير النظامية، ومنها الفقر والبطالة، التضخم وعدم وجود فرص أو مناصب عمل، وكذلك إختلاف

[١]. بول كولبير، الهجرة كيف تؤثر في عالمنا، ترجمة: ناصر مصطفى، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠١٦، ص ٨٠-٨٢

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

مستوى نمط العيش، إضافة إلى التباين في الأجور والفوارق في توزيع الدخل ، تجعل من المهاجرين يسعون إلى الهجرة إلى بلدان أكثر تقدما بحثا عن ضمان حياة أفضل.[١] ان معظم بلدان جنوب بحر الأبيض المتوسط تعاني من الكوارث الطبيعية كالجفاف، التصحر، المجاعة، التدهور البيئي، وكلها عوامل تشجع الأفراد على الهجرة غير النظامية.[٢] وبهذا الصدد، بما إن أسباب الهجرة كثيرة ومتنوعة، ولكن الذين يهاجرون من أجل العمل، أو للبحث عن وظيفة، أو حياة أفضل (يسمون بالمهاجرين الاقتصاديين)[٣]. من هذا المنظور، يعتبر الكثير من الباحثين أن السبب الرئيسي للهجرة غير النظامية يعود الى غياب التوازن الاقتصادي على المستوى الدولي، والذي يساهم في توسيع الهوة بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة والسائرة في طريق النمو.[٤]

وبناء على ما بيناه، يمكن ان نستنتج بان العامل الاقتصادي يؤدي دورا رئيسيا في الحركات البشرية وهجرة السكان، غالبا ما تحدث نتيجة لعدم التوازن بين الموارد الاقتصادية للدول المرسلة للمهاجرين من جهة، ومتطلبات السكان من جهة أخرى، أي إنه يرتبط بالوضع الديموغرافي فيها، فان عجز الدولة عن الوفاء بمتطلبات المتزايدة فينخفض مستوى المعيشة ويدفع المهاجرين إلى ترك أوطانهم إلى الدول التي يجدون بها فرص العمل لكسب الرزق.

---

[١]. محمد غزالي، الهجرة السرية ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٥، ص ١٥٥

[٢]. محمد محمود السرياني واخرون، مكافحة الهجرة غير الشرعية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧، ص١٧٦

[٣]. يستخدم هذا المصطلح لتمييز المهاجرين اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين قسرا داخل تدفقات الهجرة المختلطة على نطاق أوسع. فإنه غالبا ما يشير إلى الأشخاص غير المهرة وشبه المهرة من الدول المتضررة الأقل نموا أو التي تعاني الصراعات. انظر: منظمة العمل الدولية- مكتب الإقليمي للدول العربية، نفس المصدر السابق.

[٤] وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى انتشار ظاهرة الفقر على المستوى العالمي حيث تستولي الأقلية الغنية و التي تقدر نسبتها ب٢٠٪ على ٨٠٪ من الإنتاج العالمي الخام. وحسب البنك العالمي فإن عدد الفقراء هو في تزايد مستمر في كل سنة بنسبة ٢٪. بمعنى أنه أكثر من مليار ونصف من البشر هم تحت عتبة الفقر حيث يشكل الأفارقة نسبة ١/٤ من الفقراء أي أكثر من ١٠٠ مليون شخص يعانون من سوء التغذية.
انظر: د. محمد معمر، حجم وتيارات الهجرة غير الشرعية وأسبابها، أعمال المؤتمر الدولي، "ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية" بين الواقع والتداعيات، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، أكتوبر ٢٠١٩، ص ١٢٧

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

٢.الأسباب الاجتماعية و النفسية:

إن هذه الأسباب تلعب دوار هاما في تحفيز الفرد إلى الإقدام على الهجرة غير النظامية والتمسك بها انطلاقا من الوسط الذي يعيش فيه بحيث تتكون له رغبات وطموحات يحاول تحقيقها في دول الاستقبال. وإن أسباب نفسية وذاتية وهي تخص الميولات الشخصية للأفراد بحيث تبرز هذه الأخيرة من خلال المكبوتات والرغبات الشخصية في البحث عن تحقيق التفوق الاجتماعي والعيش على حضارة وثقافة البلاد المراد الهجرة إليها.[١]

وترتبط الدوافع الإجتماعية بالدوافع الإقتصادية إرتباطا طرديا، فالبطالة وتدني مستوى المعيشة وأزمة السكن رغم أنها عوامل لإقتصادية إلا أنها ذات إنعكاسات إجتماعية ونفسية وأمنية سلبية في المجتمع، فضلا عن غياب العدالة الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بتقديم خدمات إدارية وانتشار ظاهرة العنف الأسري والتسرب المدرسي هذه الدوافع كلها التي تدفع الشباب على الهجرة إلى البلدان الغنية مما يؤدي إلى إنتشار ظاهرة الهجرة غير النظامية. [٢]

من المتفق عليه، إن الدوافع الاجتماعية سواء كان الدين، والقومية، والمعرفة، واللغة، وصلة القرابة التي تدفع العديد من السكان للهجرة إلى الدول والمناطق التي يتواجد فيها مهاجرون سابقون تجمعهم علاقة اجتماعية سابقة. ومن جهة إخرى، إن بروز ظاهرة العولمة والتي سرعت حركية وتطور المجتمعات فقد أدى ذلك إلى تطور ظاهرة الهجرة غير النظامية وزيادة حجمها، وكذلك سبلها ووسائلها، وكذلك المفاضلة والاختيار الذي أصبح يقوم به المهاجرين غير النظامين بالنسبة لدول العبور أو دول المقصد.[٣] ومع ذلك ان المهاجرون الذين يتركون بلدانهم لأسباب لا تتعلق باللجوء قد تظهر الحاجة لتوفير الحماية الدولية لهم وذلك خلال فترة إقامتهم في الدولة أخرى.[٤]

---

[١] المصدر السابق، ص ١٢٩

[٢] د. شنيخر أمينة، الهجرة غير الشرعية اصبحت كابوس وليست حلم، أعمال المؤتمر الدولي، "ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية" بين الواقع والتداعيات، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، أكتوبر ٢٠١٩، ص ١٩٠، ١٧٩

[٣]. حسان أولاد ضياف، نفس المصدر السابق، ص ٥٤

[٤] يمكن أن يصبح طالب أو عامل متعاقد في الدولة "لاجئا بشكل تلقائي" إذا كان هنالك تغيّر الحاد في نظام البلد الأصلي لذلك الشخص و خاصة إذا إندلعت حرب أهلية أو إذا أصبحت المجموعة الإجتماعية التي ينتمي

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

ونستدل هنا إن الدافع النفسي و الإجتماعي الذي يساهم في حدوث الهجرة غير النظامية يكمن في تلك الإضطهادات بكل أنواعها التي يتعرض لها هؤلاء الأفراد سواء أكان الإضطهاد ديني أو سياسي أو إجتماعي، إضافة الى تنامي الشعور بالاغتراب والانعزال عن المشاركة في الحياة الاجتماعية، فالفرد الذي لا يجد قبولا له في مجتمعه لأي سبب من الأسباب فإنه يبحث عن القبول في مجتمع آخر، من أجل أن يعيش حياته بشكل عادي.

٣.الأسباب الدينية: تقوم هذه الأسباب بدفع العديد من السكان أصحاب الأقليات الدينية للهجرة إلى دول أخرى تضمن لهم حرية المعتقد والدين والرأي، لما يواجهوه من اضطهاد وتعصب ديني من قبل الأكثرية في دولهم. وإن عدم الاستقرار في دول العالم الثالث والناجم عن الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تكون في الغالب على أساس عرقي أو ديني أو إنتماء سياسي.[١]

وعلى مر التأريخ، ان الدوافع الدينية تسببت في هجرة الناس خوفا من الاضطهاد الديني الذي يمارس ضدهم، كونهم أقليات دينية، ومنها الحروب الدينية بين البروتستانت والكاثوليك والتي أدت الى تهجير وقتيل ملايين من البشر. وفي السنوات الأخيرة، نتيجة الإرهاب الذي مارسه تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في كل من العراق و سوريا، فإن الأقليات الدينية والعرقية جميعهم تعرضوا للقهر الديني وعمليات التهجير القسري، وبالأخص تعرض الأيزيديين للإبادة و النزوح أن الكثير منهم ما زالوا داخل إقليم كردستان كنازحين داخليا أو لاجئين في أرجاء أوروبا والولايات المتحدة.

٤.الأسباب الجغرافية: إن للعوامل الجغرافية الطبيعية والبيئية أثرا كبيرا في زيادة معدلات الهجرة، حيث إن البيئة القاسية من حيث الحرارة و الجفاف و الكوارث الطبيعية تشكل مناطق

إليها ذلك الشخص هدفا للإضطهاد. ويكمن هدف المفوضية في هذه الحالة بضمان إن الأشخاص المعنيين يستطعون الإستفادة من وضع اللجوء أو يستطعون الحصول على شكل مناسب من الحماية و ذلك لضمان عدم عودتهم لأوضاع تشكل خطرا على حريتهم أو حياتهم.

إنظر: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، حماية اللاجئين والحلول الدائمة في إطارالهجرة الدولية،ترجمة هذه الوثيقة بمكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين عمان – الأردن، ١٥/ ١١/ ٢٠١٧، ص ١٠
?https://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/.../opendocpdf.pdf

[١]. محمد غزالي، المصدر السابق، ص ١٥٨

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

الطرد للسكان، فالفياضانات وثورات البراكين و القحط والأوبئة كلها أسباب تدفع السكان الى الهجرة. وإن هذه المشاكل أصابت ٣٦ دولة في القارة الأفريقية في منتصف الثمانينات.[١] ومن جانب آخر، تؤدي بعض العوامل الجغرافية مثل المساحات الواسعة لبعض الدول إلى زِيادة فرصة الهجرة إليها، لأن المساحات الواسعة التي تخلق بدورها تباين في نوع المناخ، والثروات المعدنية، والمَحاصيل الزراعية، وتوفر فرص عمل متنوعة تجذب المهاجرين إليها.

٥.الأسباب السياسية:

إن تدفق اللاجئين بصفة فردية أو جماعية من جراء عدم الاستقرارالسياسي و الحروب والنزاعات في عديد من مناطق العالم مستمرة منذ نهاية القرن العشرين.

فالبعض يهاجر إلى دول أخرى للحصول على حرية تعبير والمعتقد هروبا من الاضطهاد السياسي الممارس تجاههم في بلدانهم. ولكن تظل الحروب دائما سببا رئيسا لهجرة السكان ونزوحهم بإعداد ضخمة التي تحول فيها ترحيل السكان من ديارهم الى هدف من أهداف الحرب وليس مجرد نتيجة من نتائجها.[٢]

وتعتبر الدول الإفريقية وبعض الدول في الشرق الأوسط مثل سوريا و العراق من أهم المناطق المصدرة للاجئين بسبب النزاعات الإثنية والعرقية، التي أرتكب فيها جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية،الأمر الذي نتج عنه تدفق كبير للاجئين هربا من مناطق النزاع نحو مناطق آمنة، وقد كانت أوربا الوجهة المفضلة للمهاجرين الغير النظامين. ومن جهة إخرى فان الانتشار الواسع لشبكات الهجرة غيرالنظامية أدى الى إنتشار ظاهرة الاتجار بالبشر- خاصا النساء والأطفال من قبل شبكات متعددة الجنسيات تستغل الظروف الصعبة التي يعيشها الأفراد، وتجمع من وارئهم مبالغ مالية طائلة بعد إغرائهم في ترحيلهم إلى دول استقبال. .[٣] رغم

---

[١]. وحسب التقرير الإقتصادي الصادر من الأمم المتحدة في العام ٢٠٠١ إنه هناك مناطق شاسعة في القارة مازالت تعاني من الجفاف و التصحر حيث تعد أثيوبيا من أكثر دول القارة الأفريقية التي تعاني من هذه المشكلة.

انظر: ساعد رشيد، المصدر السابق، ص ٦٦

[٢]. عمر مكي، هل يوفر القانون الدولي الإنساني، مجلة الإنساني العدد ٦٠، يصدرها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة-مصر، شتاء ٢٠١٦ ، ص ١٢

[٣] د. محمد معمر، حجم وتيارات الهجرة غير الشرعية وأسبابها، المصدر السابق، ص ١٣٠

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

محاولة الكثير من الدول لمحاربة نشاطها إلا أن هذه الشبكات استطاعت إستمرار في نشاطها بكل دقة في تهريب البشر مادام الإقبال على الظاهرة في تزايد مستمر

وبناء على ما تقدم، نستنتج بان ظاهرة الهجرة غير النظامية من دول النامية تحولت إلى معضلة سياسية واجتماعية بالنسبة المجتمع الدولي وحكومات المنطقة، في ظل تفاقم أرقام المهاجرين غير النظامين في الآونة الأخيرة، حيث تتضمن أعداد غير مسبوقة من النساء والأطفال. ومع ذلك فان الوضع السائد في معظم الدول النامية حيث تنعدم الديمقراطية ، وتسود النظم الدكتاتورية، وكذلك كثرة الانقلابات العسكرية، والحروب الأهلية كلها أمور تدفع بالكثير من الأفراد والجماعات إلى الهجرة غير النظامية وطلب اللجوء السياسي.

الفرع الثالث: آثار الهجرة غير النظامية

إن الهجرة بشكل عام تؤثر على الدول والمجتمعات والمهاجرين وأسرهم بطرق مختلفة، ونحاول توضيح أهم الانعكاسات و التأثيرات سواء كانت إيجابية، أو سلبية على مستوى الفرد ، أو على مستوى الدولة ، سواء كانت دول مصدر أم استقبال أم عبور .

أولا: الأثار السلبية للهجرة

تنعكس التأثيرات السسلبية للهجرة غير النظامية على الدول من النواحي الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية. فمن الناحية الإقتصادية تنعكس تلك التأثيرات من حيث **تحويل هجرة اليد العاملة إلى هجرة العقول والكفاءات والخبرات** بسبب تردي الوضع المعيشي الى دول أخرى يكون وضعها المعيشي أفضل. إضافة الى ذلك، فان معظم المهاجرون من أجل تأمين نفقات رحلة اللجوء الباهضة يباعون كل مايملكونه في الوطن، وقع كثير منهم في مصيدة عصابات منظمة للإتجار بالبشر.[1] ومن الآثار إخرى إنعكست سلبا على المجال الإقتصادي للدول فإن

[1]. وفق لتقديرات المنظمات الدولية، مات خلال العقدين الأخرين ما لا يقل عن ٥٠٠٠٠ شخص، من بينهم ألاف من الأطفال، بينما كانوا يحاولون عبور الحدود. وعلى الرغم من أن عمليات خفر السواحل الوطني تنقذ ألاف الأرواح، الا إن برامج البحث و الإنقاذ التي تتسم بعدم الكفاية والقصور، بما فيها بروتوكولات في البحر و الإنزال، تعرض للخطر الأفراد القائمين بالإنقاذ و الأشخاص الذين يتم إنقاذهم على السواء.

انظر: الجمعية العامة للأمم المتحدة تقريرالأمين العام للأمم المتحدة بعنوان "بآمان والكرامة، المصدر السابق،

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

الهجرة الخارجية تؤدي إلى نقص عدد السكان في الريف، وهذا قد يؤثر سلبا على الإنتاج الزراعة حيث تفتقد بذلك الأيدي العاملة التي تحتاج إليها ويحدث ذلك إذا كانت البلدان المهاجر منها غير مكتظة بالأيدي العاملة. ومن جانب آخر، تتعدد الانعكاسات هذه النوع من الهجرة على بلدان العبور والاستقبال وتشكل عبئا ثقيلا لإقتصاد بلدانهم، حيث يتطلب تخصيص الموارد المالية كبيرة لمواجهتها. وفيما يتعلق بالآثار السياسية للهجرة غير النظامية، بان التدفقات البشرية الكبيرة المتمثلة في الهجرة غير النظامية تشكل عبئا ثقيلا على بلدان العبور والاستقبال. لأن هذه التدفقات تشكل مصدرا لتهديد لأمني والصحي لبلدان العبور، وأداة سلبية للعبث بالأمن الوطني وتهديد الاستقرار ، مما يؤدي إلى دفع العلاقة بين دول المنطقة إلى حالة من التوتر، وتبادل الاتهامات بشأن التهاون في التعامل مع هذه الظاهرة.[١]

ويجب التنويه، على الرغم من كل ما يقوم به المهاجرون في تنمية دول الاستقبال فإنهم يعانون من عدة أشكال من التمييز والإقصاء في كل المجالات ومنها السكن، التعليم، العمل والحقوق الاجتماعية والثقافية، كما أن مشكلة عدم اندماج المهاجرين يتجلى أكثر في الميدان الاجتماعي إذ غالبا ما يكون هناك خلط بين الهجرة والإجرام.[٢]

ومن أبرز تداعيات الهجرة غير النظامية والتي تواجه الدول الأوربية هو إرتفاع معدلات الجريمة خاصة في المناطق التي يعيش فيها المهاجرين غير النظامين وهي تعبر عن الحالة المزرية والوضعية النفسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها هؤلاء المهاجرين والذين يصبحون ومع مرور الوقت عبئا على الدول المستقبلة نظرا لتصرفاتهم وسلوكاتهم غير السليمة.[٣]

ص١٢

[١] د. كريمة محروق، الهجرة غير الشرعية أسبابها وأثارها ، أعمال المؤتمر الدولي، "ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية" بين الواقع والتداعيات، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، أكتوبر ٢٠١٩ ص ٣٥٥-٣٥٦

[٢] المركزالألماني للأعلام وزارة الخارجية الألمانية، اتفاق عالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة، ٣ نوفمبر ٢٠١٨، https://almania.diplo.de/ardz-ar/-/2161300

[٣] وفي هذا المضمار إن ظهور الأحياء العشوائية ومن أشهرها حي " كالي (Calais) في شمال فرنسا أدى إلى إنتشار الآفات الإجتماعية بأشكالها المختلفة كالسرقة، والمخدارت، والدعارة وغيرها. هناك وجه آخر يتسم بالأهمية بشأن العمالة الغير المشروعة قد تؤدي إلى نشر الأوبئة والأمراض مثل الإيدز، إلتهاب الكبد الوبائي، وما يزيد الأمر تعقيدا هو أن المهاجرين الغير النظامين غير قادرين على تغطية نفقات العلاج لأنهم غير مؤمنون

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

ثم إن الهجرة غير النظامية قد تخلق مشاكل وعقبات لمنتسبي برامج اللجوء الوطنية وقد تعمل على تحريض العداء الشعبي ضد كل الأجانب المقيمين بغض النظرعن وضعهم القانوني. وقد تفشل نقاط السيطرة المشددة على الحدود في التمييز ما بين الإشخاص المحتمل قدومهم مستقبلا و الذين هم بحاجة فعلا للحماية و قد يؤدي للأبعاد القسري وتقويض الهدف من توفير الحماية الفعالة اللاجئين.[1]

وضمن هذا السياق، يذهب البعض الى القول بأن الهجرة غير النظامية كجريمة منظمة تشكل تهديدا لحقوق الانسان ونتيجة للانعكاساتها السلبية على جميع الاصعدة سواء السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، وتقترف بشكل أكثر احترافية عن ذي قبل، ولم تعد تهدد أمن الأفراد وإنما تعدى الأمر إلى تهديد دول، بحيث تجاوز العمل الإجرامي الحدود، وأصبحت تهدد التنمية والاقتصاد. فضلا عن ذلك، هنالك تنظيمات سرية تنظم هذه التنقلات الغيرالقانونية للأفراد و تتخذ من الإتجار بالبشر مصدار للثراء على حساب استقرار ونمو دول العبور والمقصد.[2] وعلى هذا الأساس، عندما يفشل المهاجرون في العبور، فإنهم يستقرون في تلك الدول معتمدين على مختلف أنواع الجريمة للكسب المشبوه كالسرقة وإنشاء جماعات إجرامية، تزوير العملة، تجارة المخدارت، الدعارة، وجرائم القتل، والإعتداء على الأشخاص والممتلكات.

إجتماعيا، فضلا عن ظهورتحديات الهويات المتصارعة، وتنامي العنصرية بين المهاجرين الغير النظامين والسكان الأصليين.

انظر: عبد القادر رزيق المخادمي الهجرة السرية واللجوء السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،٢٠١٥، ص ٤٢

[1] المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، حماية اللاجئين والحلول الدائمة في إطارالهجرة الدولية، المصدر السابق، ٣

[2] وتصف التقارير الدولية هذا النوع من التجارة بأنها مربحة، فحسب الأمم المتحدة، يجني المهربون من إفريقيا إلى أوروبا، ومن أميركا الجنوبية والوسطى إلى أميركا الشمالية، نحو ٦ مليارات و ٨٠٠مليون دولار سنويا. في حين يجني بعض المهربين أكثر من ٦٠ألف دولار أسبوعيا من هذه العمليات. وتشير بيانات الأمم المتحدة أيضا إلى أن أكثر من ٣٥ ألف مهاجر وصلوا إلى أوروبا سنة ٢٠١٥، معظمهم من ليبيا، و من بينهم ٢٣ ألفا وصلوا إلى إيطاليا و ١٢ ألفا إلى اليونان . تتزايد حدة ظاهرة الهجرة غير النظامية في دول البحر الأبيض المتوسط، فمثلا اليونان يسجل أكثر من١٦٦٠٠٠ وايطاليا نحو ١٣٠٠٠٠مهاجر سنويا.

انظر: د. سايح فطيمة ، الهجرة الغير النظامية في الجزائر، المصدر السابق، ص ٣٧٣

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

وبناء على ما تقدم، نستنتج بإن الهجرة الغير النظامية تعتبر ضمن التهديدات العابرة للحدود والتي يتداخل فيها أمن الفرد والدولة والمجتمع. وندرك بان هذه الظاهرة أخذت أبعاد خطيرة خاصة بعد ظهور شبكات منظمة للتهريب وسط المهاجرين، فمن جهة إخرى، فإن الجماعات الإرهابية أصبحت تستغل التدفق الكبير للاجئين للتسلل إلى أراضي الدول الإستقبال والعبور للقيام بعمليات إرهابية. وفي ضوء الآثار التي يخلفها الهجرة غير النظامية نعتقد بان إحداث الحادي عشر من سبتمبر٢٠٠١، أدى الى تنامي شعور المعاداة للمهاجرين وتكريس صورة سلبية عنهم بشكل العام، بانهم يهددون أمن تللك الدول إضافة لإخلال بالهوية والثقافة الأوربية.

ثانيا: الأثار الإيجابية للهجرة

من أهم التأثيرات الإيجابية للهجرة بالنسبة للبلاد المستقبلة للمهاجرين في حصولهم على المزيد من الأيدي العاملة وإستغلال الطاقة الإنسانية بطريقة مثمرة في عدة المجالات سواء العلمية أو الاقتصادية أو التجارية مما يزيد من ازدهارها و تقدمها. يذهب البعض الى القول ان بإمكان المهاجرون على نشر لغاتهم وآدابهم وأفكارهم وتراثهم الثقافي من جهة، ومن جهة إخرى فان الهجرة قد تؤدي الى تحسين المستوى المادي والمعيشي لبلدانهم.[١]

إذن، فلابد من الاعتراف بمنافع الهجرة وتعزيزها، وهي منافع كثيرا. فالمهاجرون يقدمون مساهمات هائلة لكل من البلدان المضيفة والبلدان الأصلي. ويضطلعون بوظائف لا تستطيع القوى العاملة المحلية أن تشغلها، مما يحفز النشاط الاقتصادي. وفي الواقع إن الهجرة النظامية تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لأن هناك طلب على المهنيين المتخصصين عند عديد من الدول بالأخص لدى بعض الدول الأوربية (ومنها ألمانيا) ومن الممكن أن تساعد طرق الوصول النظامي في تلبية هذا الطلب. وحسب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، بان الكثير من المهاجرون مبتكرون وباشروا بأعمال حرة. وتقريبا نصف المهاجرين من النساء، اللاتي يبحثن عن حياة وفرص عمل أفضل. ويساهم المهاجرون أيضا إسهاما كبيرا في

[١] د. كريمة محروق، الهجرة غير الشرعية أسبابها وأثارها ، المصدر السابق، ص ٣٥٤-ص ٣٥٥

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

التنمية الدولية من خلال إرسال التحويلات المالية إلى بلدانهم الأصلية. حيث بلغ حجم التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية في عام ٢٠١٧ حوالي ٦٠٠مليار دولار في جميع أنحاء العالم ، ذهب من هذا المبلغ ما يقرب من ٤٥٠ مليار دولار إلى البلدان النامية، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية.[١]

وفي هذا الإطار يمكننا الإشارة الى وجهة النظرالمنظمة الدولية للهجرة (IOM) بأن "الهجرة الإنسانية والمنظمة هي هجرة مفيدة للجميع، للمهاجرين والمجتمعات على حد سواء"[٢] وهذا ما يؤكده خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ حيث تعترف لأول مرة بمساهمة الهجرة في التنمية المستدامة.[٣] وفي عالم يتسم بالعولمة، ويمكن تعزيز تلك الآثار الإيجابية من خلال تحسين إدارة الهجرة. ونستنتج من ذلك، بان الهجرة والتنمية عمليتان مترابطتان، فتسهم الهجرة العالمية بشكل أساسي في تنمية دول المنشأ والمقصد على السواء، حيث يساهم المهاجر من خلال هذا النوع من الهجرة مساهمة مستمرة في الاقتصاد والسياسة والتنظيم الاجتماعي لدولة المنشأ، جنبا إلى جنب مع الاندماج في هياكل و تنمية دول المقصد.

المبحث الثاني

السبل القانونية لمواجهة الهجرة غير النظامية

إن قضية حماية اللاجئين والهجرة الدولية تؤثر على الدول أينما وجدت وبكافة مستويات التطور الإقتصادي. وتشكل الهجرة ظاهرة عالمية معقدة، فعدد المهاجرين في العالم يزيد على ٢٣٠ مليون شخص. إن أزمة الهجرة إتخذت في السنوات الأخيرة منحني غير مسبوق منذ الحرب العالمية الثانية، وهو ما يستلزم تنظيم إستجابة إنسانية فعالة ومستدامة لمساعدة وحماية هذا

[١] أنطونيو غوتيريش، صوب وضع اتفاق عالمي جديد بشأن الهجرة، ، الأمم المتحدة، ١١/ ١/ ٢٠١٨، https://www.un.org/sg/ar/content/sg/articles/2018-01-11/towards-new-global-compact-migration

[٢] المنظمة الدولية للهجرة – وكالة الأمم المتحدة للهجرة، الحوار الدولي بشأن الهجرة ، المصدر السابق.

[٣] الأمم المتحدة، المهاجرون وأهداف التنمية المستدامة، تأريخ الزيارة ٢٥ تموز٢٠١٨ ، htt https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/migration/index.html

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

العدد الكبيرمن النازحين. وفي هذا المبحث سنتناول السبل القانونية لمواجهة الهجرة غير النظامية وذلك عن طريق إبرام الإتفاقيات الدولية من خلال مطلبين، في المطلب الأول نسلط الضوء على أهم الإتفاقيات الدولية الخاصة بتنظيم الهجرة، وسنخصص المطلب الثاني للإتفاقيات الإقليمية المتعلقة بتنظيم الهجرة.

المطلب الأول

الأتفاقيات الدولية الخاصة بتنظيم الهجرة

فمن المعروف، إن من حق الدول في السيطرة على حدودها وتنظيم دخول وخروج الأشخاص من أراضيها وفقا للقوانين الدولية. ومن جهة الإخرى، ان وجود المواطنين الأجانب في الدول قد يؤثرعلى كثير من القضايا الحساسة، وبالأخص التي تتعلق بالهوية الثقافية والترابط الإجتماعي والسلامة العامة وسيادة القانون، بالخصوص عند قدوم هؤلاء الأشخاص بإعداد هائلة و بشكل غيرنظامي. وفي هذا الإطار نكرس هذا المطلب لأهم الإتفاقيات الدولية المتعلقة بتنظيم الهجرة وحماية اللاجئين وفي نفس الوقت لمواجهة الهجرة غير النظامية ومنها لاتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ والبروتوكول الملحق بها لعام ١٩٦٧ وإعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين، وكذلك الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، إضافة لميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة .

أولا: الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين عام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧

ان القوانين والاتفاقيات والمبادئ التوجيهية التى تستهدف حماية اللاجئين وضعت فى الربع الأول من القرن العشرين فى ظل عصبة الأمم، وبلغت ذروتها في ٢٥ تموز ١٩٥١، عندما وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين.[١]

[١] اذا أمعنا النظر الى إتفاقيات جنيف وبروتوكوليها الأضافيين فستتبين لنا أنها تتضمن إشارات بسيطة الى اللاجئين والأشخاص غير المنتمين لأية دولة، دون أى إشارة محددة الى النازحيين. وبما إن اللاجئون و النازحون هم من السكان المدنيين، فهم مشمولون بحماية جميع أحكام القانون الدولي الأنساني التي توفر الحماية

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

تعتمد هذه الاتفاقية على المادة (١٤) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ الذي يقر بحق الأفراد بالسعي إلى اللجوء هربا من الاضطهاد في دول أخرى. يحق للاجئ أن يتمتع بحقوق ومزايا في دولة ما بالإضافة إلى تلك المنصوص عليها في الاتفاقية.[١] وتبين الاتفاقية لعام ١٩٥١بوضوح من هو اللاجئ ونوع الحماية القانونية، وغير ذلك من المساعدات والحقوق الاجتماعية التى يجب أن يحصل عليها من الأطراف الوطنية الموقعة على هذه الوثيقة. وهي تحدد، بقدر متساو، التزامات اللاجئ تجاه الحكومات المضيفة، كما تحدد بعض الفئات المعينة من الأشخاص، من قبيل الإرهابيين غيرالمؤهلين للحصول على صفة اللاجئ.[٢]

وتجدر الإشارة، بان المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تحتفظ بـ "التزام رقابي"على هذه العملية، وتعمل بصفتها "الوصي" على الإتفاقية وبروتوكولها لعام ١٩٦٧. تتدخل المفوضية حسب الاقتضاء لضمان منح اللاجئين الصادقين اللجوء وعدم إرغامهم على العودة إلى بلدان يخشى أن تتعرض فيها حياتهم للخطر، حيث يتمثل المبدأ الأساسي في عدم الإعادة القسرية، ويعتبر ذلك الأن قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي من جهة. ومن جهة إخرى، تلتمس المفوصية السامية لشؤون اللاجئين السبل من أجل مساعدة اللاجئين على بدء حياتهم

للمدنيين في زمن الحرب. ويهدف القانون الدولي الأنساني في المقام الأول حماية المدنيين في أوطانهم. تنص كثير من أحكام القانون الدولي الأنساني، لاسيما إتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٩على توفير الحماية للمدنيين من أضرار العمليات العدائية وبشكل خاص مخاطر النزوح و الهجرة من بلدانهم، ويحظر في حالة الإحتلال النقل القسري للسكان المدنيين أيا كانت دواعيه.

انظر: عمر مكي، هل يوفر القانون الدولي الإنساني، المصدر السابق، ص ١٢.

[١] تعتبر إتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين (تتكون من ٤٦ مادة) من المعاهدات النافذة وملزمة للدول الأطراف. وهذا يعني بإن (١٣٩ دولة) التي صادقت على اتفاقية اللاجئين مجبرة على حماية اللاجئين المتواجدين على أراضيها. انظر:

United Nations High Commissioner for Refugee (UNHCR), Convention and Protocol relating to the Status of Refugees, Geneva, December 2010
https://cms.emergency.unhcr.org/documents/11982/55726/Convention

[٢] ان مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية، الذي دعته الجمعية العامة للأمم المتحدة إلي الانعقاد بمقتضى قرارها ٤٢٩ (د-٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول ١٩٥٠ ، اعتمدها يوم ٢٨ تموز ١٩٥١، و تاريخ بدء النفاذها ٢٢ نيسان ١٩٥٤، وفقا لأحكام المادة ٤٣.
انظر: الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي حقوق الإنسان، الأتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المصدر السابق.

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

مجددا، إما من خلال العودة الطوعية إلى أوطانهم أو من خلال إعادة توطينهم فى دول مضيفة أو بلدان ثالثة أخرى.[١]

رغم إن اتفاقية لعام ١٩٥١ لا تشمل سوى الأشخاص الذين أصبحوا لاجئين نتيجة لأحداث وقعت قبل أول كانون الثاني ١٩٥١، ولكن بروتوكول الخاص بوضع اللاجئين لعام ١٩٦٧(تتكون من ١١ مادة) وسع بدرجة كبيرة من نطاق الأطراف المشمولة والولاية المنوطة بالمفوضية بعد أن انتشرت مشكلة النزوح فى مختلف أرجاء العالم.[٢] فلابد أن يتساوى في الوضع جميع اللاجئين الذين ينطبق عليهم التعريف الوارد في الإتفاقية دون تقييده بحد أول كانون الأول ١٩٥١. وهكذا، زال البروتوكول الحدود الجغرافية والزمنية الواردة فى الاتفاقية ١٩٥١ التى كان لا يسمح بموجبها إلا للأشخاص الذين أصبحوا لاجئين نتيجة لأحداث وقعت فى أوروبا قبل ١ كانون الثانى ١٩٥١، بطلب الحصول على صفة اللاجئ.[٣] ونجد هنا ضرورة التأكيد على إن إتفاقية ١٩٥١ كانت ملهمة لعدد من الإتفاقيات الإقليمية من قبيل اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام ١٩٦٩، وإعلان كارتاخينا لعام ١٩٨٤ الخاص بلاجئي أمريكا اللاتينية.[٤]

---

[١]. مركز قصد، اتفاقية لعام ١٩٥١بوضع اللاجئين، مركز الدراسات العربية و التطوير بباريس، ١ أيلول ٢٠١٨، https://casdcenter.com/اتفاقية-عام-١٩٥١-الخاصة-بوضع-اللاجئين/

[٢] أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما به مع الإقرار في القرار ١١٨٦ (د-٤١) المؤرخ في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٦، كما أحاطت الجمعية العامة علما به في قرارها ٢١٩٨ (د-٢١ (في ١٦ كانون الأول ١٩٦٦ والذي رجت فيه الأمين العام أن يحيل نص البروتوكول إلي الدول المذكورة في مادته الخامسة لتمكينها من الانضمام إلي هذا البروتوكول ، تاريخ بدء النفاذ: ٤ تشرين الأول ١٩٧١، وفقا لأحكام المادة ٨. انظر: البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين لعام ١٩٦٧، مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا، http://hrlibrary.umn.edu/arab/b083.html

[٣] تتعهد الدول الأطراف في هذا البروتوكول بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو مع أية مؤسسة أخري تابعة للأمم المتحدة قد تخلفها، في ممارسة وظائفها، وتتعهد علي وجه الخصوص بتسهيل مهمتها في الإشراف علي تطبيق أحكام هذا البروتوكول
انظر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ماهي اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27201.html
انظر أيضا: انظر المادة (٢) من البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين لعام ١٩٦٧، المصدر السابق

[4] Rights in Exile Programme, The Cartegena Declaration on Refugees, http://www.refugeelegalaidinformation.org/cartagena-declaration-refugees

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

وأخيرا نستنتج، بإن إتفاقية الأمم المتحدة ١٩٥١، و المعدلة ببروتوكول ٣١ كانون الثاني ١٩٦٧، تشكل أول اتفاقية دولية أساسية يتعلق بوضع اللاجئين ، وقد بينت مجموعة من حقوق الإنسان الأساسية التى يجب أن تكون على الأقل معادلة للحريات التي يتمتع بها الرعايا الأجانب فى بلد ما، وفى العديد من الحالات، الممنوحة لمواطني تلك الدولة. وتعترف هذه الاتفاقية بالنطاق الدولي لمشكلة اللاجئين، وكذلك تعكس القلق العميق الذي تبديه الدول لضرورة توافر تعاون دولي من أجل معالجة مشكلة اللاجئين.

ثانيا: إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين

في ١٩ أيلول ٢٠١٦، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة (A/ RES/ 71/ 1) مجموعة من الالتزامات لتعزيز حماية اللاجئين والمهاجرين. وتعرف هذه الالتزامات **بإعلان نيويورك الخاص باللاجئين والمهاجرين.** ويؤكد إعلان نيويورك أهمية النظام الدولي للاجئين ويمثل التزاما من الدول الأعضاء بتقوية وتعزيز آليات حماية الأشخاص أثناء تنقلهم .[١] وحسب الرأي المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي بان "إعلان نيويورك يمثل التزاما سياسيا غير مسبوق من حيث القوة والتأثير، إذ أنه يملأ ثغرة لطالما كانت دائمة في نظام الحماية الدولية متمثلة في تقاسم المسؤولية بشأن اللاجئين". [٢]

[١] الجمعية العامة للأمم المتحدة، إعلان نيويورك من أجل اللاجئين و المهاجرين ، الدورة الحادية والسبعون بند ١٣، ١١٧ من جدول الأعمال، رقم الوثيقة: A/ RES/ 71/ 1، 3 Oct 2016
https://www.iom.int/sites/default/files/our_work/ODG/GCM/NY_Declaration_AR.pdf

[٢] في الوقت الراهن، يطبق الإطار الشامل للاستجابة للاجئين في ١٣ دولة وحالة وهي: بليز وكوستا ريكا وغواتيمالا وهندوراس والمكسيك وبنما. وتعتمد هذه الدول نهجا إقليميا هو الإطار الإقليمي الشامل للحماية والحلول. وفي إفريقيا، تطبق سبع دول الإطار الشامل للاستجابة للاجئين وتحديدا جيبوتي وإثيوبيا وكينيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة والصومال وزامبيا. وهو يطبق أيضا كاستجابة إقليمية لوضع اللاجئين في الصومال بقيادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ولضمان التنوع الجغرافي، تستمر المفوضية والدول الأعضاء بالسعي إلى إيجاد فرص في بلدان ومناطق أخرى.
انظر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، **إعلان نيويورك الخاص باللاجئين والمهاجرين**
https://www.unhcr.org/ar/596322f94.html

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

إن إعلان نيويورك يهدف إلى تحسين طريقة استجابة المجتمع الدولي لتحركات اللاجئين والمهاجرين الكبيرة. وتؤكد الإعلان على مجموعة من الالتزامات التي اتفقت عليها الدول الأعضاء، تتمثل بحماية الأشخاص الذين يجبرون على فرار من بلدانهم، وكذلك دعم البلدان التي تأويهم مسؤوليتان دوليتان مشتركتان يجب تحملهما بصورة أكثر إنصافا وعلى نحو شفاف.[١] وعلاوة على ذلك، إن هذا الإعلان مهد الطريق لاعتماد ميثاقين عالميين جديدين في عام ٢٠١٨، وهما الميثاق العالمي بشأن اللاجئين والميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة. وعلى الرغم من أن الميثاقين العالميين جرى في الوقت نفسه، إلا أن الجمعية العامة قررت أن تكونا منفصلتين ومتميزتين ومستقلتين.[٢] لقد حددت الجمعية العامة العناصر الأساسية للإطار الشامل للاستجابة للاجئين والمصمم لتخفيف الضغط على البلدان التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين، وتعزيز اعتماد اللاجئين على ذاتهم وتوسيع نطاق الاستفادة من حلول البلدان الثالثة، ودعم ظروف العودة بأمان وكرامة في بلدان المنشأ.[٣]

وفي ذات السياق، يطالب الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره بشأن الإتفاق العالمي إن عودة المهاجرين الذين لا يستوفون المعايير القانونية الوطنية أو الدولية المطلوبة للبقاء في البلد المضيف يجب أن تتم في آمان و كرامة وإحترام حقوق الإنسان، وذلك على أساس مايلي: أولا: أسبقية العودة الطوعية، ثانيا: التعاون بين دول المنشأ والإستقبال، ثالثا: تعزيز المساعدة في الإستقبال وإعادة الإدماج للأشخاص الذين تتم أعادتهم.[٤] وأخيرا، يدعو إعلان نيويورك المفوضية السامية إلى وضع وإطلاق تطبيق الإطار الشامل للاستجابة للاجئين في حالات مختلفة بالتعاون الوثيق مع الدول المعنية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات

[١] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وضع إعلان نيويورك حيز التنفيذ، إطار الشامل للإستجابة ، https://www.globalcrrf.org/wp-content/uploads/2018/05/AR-CRRF-Bringin-the-NYD-to-Life-Feb2018.pdf

[٢] الجمعية العامة للأمم المتحدة، إعلان نيويورك من أجل اللاجئين و المهاجرين ، نفس المصدر السابق.

[٣] وتشمل العناصر الأساسية للاستجابة الشاملة: ١. دعم وتسريع عمليات الاستقبال والقبول؛ ٢. دعم الاحتياجات الفورية والمستمرة (مثل الحماية والصحة والتعليم)؛ ٣. مساعدة المجتمعات والمؤسسات المحلية والوطنية التي تستقبل اللاجئين؛ ٤. زيادة فرص إيجاد الحلول.
انظر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وضع إعلان نيويورك حيز التنفيذ، المصدر السابق.

[٤] تقريرالأمين العام للأمم المتحدة بعنوان "بآمان والكرامة "، المصدر السابق، ص ٣٨

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

الدولية والإقليمية وشركاء المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الدينية والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص ووسائل الإعلام واللاجئون.[١]

وفي المجمل، يمكننا القول بان إعلان نيويورك يعبر عن إرادة الدول لتقاسم المسؤولية على نطاق عالمي وكذلك التصدي للهجرة غير النظامية، وفي نفس الوقت ويؤكد على التزام الدول الأعضاء بتقوية وتعزيز آليات حماية الأشخاص أثناء تنقلهم وكذلك تعمل على حماية حقوق المهاجرين و اللاجئين في الدول المضيفة لهم.

ثالثا: الميثاق العالمي بشأن اللاجئين

إن الأزمة السورية في عام ٢٠١٥ أدى الى اعتماد الميثاق العالمي بشأن اللاجئين من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد أيام من اعتماد مؤتمر دولي لميثاق عالمي منفصل بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في مراكش.[٢] وكذلك دعى إعلان نيويورك المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى اقتراح "ميثاق عالمي بشأن اللاجئين" في تقريره السنوي المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠١٨، للاستفادة من الإطار الشامل للاستجابة للاجئين. ويمثل الميثاق العالمي الإرادة السياسية وطموح المجتمع الدولي ككل من أجل تعزيز التعاون والتضامن مع اللاجئين والبلدان المستضيفة المتأثرة.[٣]

إن هذا الميثاق يؤكد على ضمان وصول اللاجئين بشكل أفضل إلى فرص الصحة والتعليم وسبل كسب العيش، واندماجهم في المجتمعات المضيفة لهم منذ البداية، من خلال توفير المزيد من الاستثمارات مع الحكومات والقطاع الخاص لتعزيز البنى التحتية وتوفير الخدمات لتعود

---

[١] المرفق ٢، الفقرة ١،إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين ٢٠١٦

[٢] FOUNDATION ROBERT SCHUMAN, A new European pact on immigration and asylum in response to the "migration challenge", The Research and Studies Center on Europe, 25 NOV,2019
https://www.robert-schuman.eu/en/european-issues/0537-a-new-european-pact-on-immigration-and-asylum-in-response-to-the-migration-challenge

[٣] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المبادئ التوجيهية للميثاق العالمي بشأن اللاجئين،
https://www.unhcr.org/ar/5938f7224.html

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

بالنفع على اللاجئين والمجتمعات المستضيفة. وعلى رغم إن "الميثاق العالمي للاجئين"، لم ينص على شروط محددة بشأن عدد اللاجئين الذين يجب أن يتسلمهم بلد ما، ولكن إحتسابا لمنطق المسؤولية المشتركة، وكما أكده المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي "لا ينبغي ترك أي بلد للاستجابة بمفرده للتدفقات الهائلة للاجئين. تتطلب أزمات اللاجئين تقاسما عالميا للمسؤوليات".[١]

إن هذا الميثاق يستند على النظام القانوني الدولي القائم بشأن اللاجئين، خاصة اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، وقوانين حقوق الإنسان. ويهدف ميثاق اللاجئين في المقام الأول إلى دعم الدول ذات الدخل المنخفض التي تستقبل عددا كبيرا من اللاجئين، حيث يعيش ٨٠٪ من لاجئي العالم في عشر دول فقط، فمعظمهم يتواجدون في تركيا وباكستان وأوغندا و كولومبيا ولبنان وغيرها . وتعد ألمانيا ايضا واحدة من الدول العشرة التي تستقبل أكبر عدد من اللاجئين في جميع أنحاء العالم. وضمن ما يهدف إليه الميثاق هو إعطاء اللاجئين فرصة أفضل للوصول إلى المدارس والعمل والحصول على الرعاية الصحية. وكما يركز الميثاق إلى معالجة التأثير البيئي الناجم عن استضافة جموع اللاجئين ويتضمن تعزيز استخدام الطاقة البديلة. وحسب الرأي نائب السفير الالماني يورجن شولتز " أن الاتفاق المكون من ٢١ صفحة ليس مجرد فرصة بل ضرورة تاريخية يمكن للعالم فتح صفحة جديدة حول موضوع اللاجئين"[٢].

وعلى الرغم إن ميثاق اللاجئين لا يعتبر ملزما قانونيا بالنسبة للدول الموقعة عليه، الإ إن هنالك التعاون على نطاق الدولي فيما يخص التعامل مع اللاجئين ومنها تخفيف الضغط على

[١] إن هذا الاتفاق أصبحت الحاجة ملحة للتعامل مع الأعداد الكبيرة من النازحين واللاجئين بدءا من الاستقبال والقبول وتلبية الاحتياجات ودعم المجتمعات وصولا إلى الحلول، وخاصة مع وجود أكثر من ٦٨.٥ مليون شخص أجبروا على النزوح من ديارهم حول العالم، من بينهم أكثر من ٢٥.٤مليون شخص عبروا الحدود ليكونوا في عداد اللاجئين. يعيش٩ من أصل ١٠ لاجئين في البلدان النامية التي تعتبر فيها الخدمات الأساسية المتعلقة بالصحة أو التعليم مستنزفة أصلا.
انظر: مارتا مارتينيز، دول العالم تتوصل إلى اتفاق تاريخي بشأن اللاجئين وتلتزم باستجابة أكثر فعالية وإنصافا، ١٧ كانون الأول ٢٠١٨، https://www.unhcr.org/ar/news/latest/2018/12/5c18c38e4.html

[٢] بعد مرور أسبوع على اعتماد الميثاق العالمي للهجرة الآمنة في المغرب وافقت الأمم المتحدة على ميثاق آخر بشأن اللاجئين. ١٨١ من أصل ١٩٣ دولة عضو صوتت لصالح الورقة في الجلسة العامة ١٧ كانون الأول ٢٠١٨. فقط الولايات المتحدة والمجر صوتا ضدها وامتنعت ثلاث دول وغابت الدول الأخرى عن الاجتماع.
انظر: المركز الألماني للإعلام- وزارة الخارجية الألمانية، المصدر السابق.

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

الدول التي تستقبل أعدادا كبيرة من اللاجئين. وتأهيل اللاجئين وإعدادهم لدخول برامج التوطين أو الحصول على المساعدات الدولية، إلى جانب توفير ظروف إنسانية في أوطانهم بهدف عودتهم في ظل ظروف آمنة وكريمة.[١]

وبالنسبة لتقيم الميثاق، تم إستعراض مدى نجاح الميثاق على المستوى الوزاري بدءا من ٢٠١٩ فصاعدا و تكون لكل أربع سنوات، وسيتم فحص ما إذا كانت التعهدات السابقة قد تم الالتزام بها بدءا من عام ٢٠٢٣.[٢] إضافة الى ذلك، تم تشكيل المنتدى العالمي للاجئين حيث يعد أول تجمع رفيع المستوى لمتابعة التنفيذ العملي لميثاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي عقد في نيويورك قبل عام، وأن المنتدى يهدف إلى إعطاء قوة دفع نحو تحقيق أهداف الميثاق وترجمة التضامن الدولي إلى عمل ملموس. ومن جانب آخر، ان المنتدى سيركز على ترتيبات تقاسم المسؤولية، والتعليم، وفرص العمل وسبل العيش، والطاقة والبنية التحتية، والحلول وقدرات الحماية.[٣] باختصار، نستنتج مما بيناه سابقا، وبما إن أعداد المهاجرين في تزايد مستمر، وتكمن أهمية هذا الميثاق في تقاسم المسؤولية الدولية تجاه اللاجئين، خاصة مع وجود الغالبية العظمى من اللاجئين الذين يتم استضافتهم في البلدان النامية، ومع ذلك ان الاتفاق الجديد لا يحدد أي نوع من نظام الحصص بشأن عدد اللاجئين الذين ستقبلهم الدول.

رابعا: الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة

لقد تبنى مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في المغرب هذه الاتفاقية في ١١ أيلول ٢٠١٨ ، بعد ١٨ شهرا من المفاوضات والمناقشات . وتعد هذا الميثاق أول وثيقة دولية تعالج قضية الهجرة وتتعامل مع تدفقات المهاجرين في العالم، في الوقت تزايد أعداد الساعين إلى الهجرة عالميا إلى ٢٥٠ مليون شخص.[٤] وعلى الرغم من ان أكثر من ١٥٠ دولة وقعت على هذه الاتفاقية الدولية

[١] DW ،الامم المتحدة تتبنى ميثاقا عالميا حول اللاجئين عارضته واشنطن والمجر،
https://www.dw.com/ar/الامم-المتحدة-تتبنى-ميثاقا-عالميا-حول-اللاجئين-عارضته-واشنطن-والمجر/a-46778925

[٢] المركز الألماني للإعلام- وزارة الخارجية الألمانية، المصدر السابق.

[٣] أخبار الأمم المتحدة، بعد مرور عام على اعتماد الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، انعقاد منتدى عالمي لمتابعة تنفيذ الاتفاق في جنيف، ١٠ كانون الأول ٢٠١٩، https://news.un.org/ar/story/2019/12/1045151

[٤] ١٥٠ دولة توقع على اتفاقية دولية لتنظيم الهجرة عالميا في مؤتمر مراكش، ديسمبر ٢٠١٨

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

المهمة الا انها غيرملزمة للدول، وفي أول اجتماع له انسحب عديد من الدول في هذه الإتفاقية وينتقدونها بانها قد تؤدي إلى زيادة الهجرة، ومن تلك الدول الولايات المتحدة، وأستراليا، وست دول أخرى في الاتحاد الأوروبي[١]. وبالرغم من هذا الرفض، فإن للميثاق أهمية في مجال الهجرة، وتعزيز مساهمة المهاجرين في التنمية المستدامة. ومن أبرز الدول المعنيين بالقارة الأوروبية انخرطوا بإيجابية في مناقشته مساندته ومن بينهم ألمانيا وفرنسا وإيطاليا واسبانيا، وان هذه الدول وغيرها تشجع بالأساس هجرة الكفاءات لإدماجها بأنسجتها الاقتصادية والأكاديمية والبحث العلمي لإنتاج الثروة.

في الواقع، يستند هذا الاتفاق إلى ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق حقوق الإنسان، وغيرهما من المعاهدات الدولية، وإعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين الذي تعهدت فيه الدول باعتماد هذا الاتفاق بشأن الهجرة.[٢] وهو يجمع المبادئ والحقوق والالتزامات من قواعد القانون الدولي القائمة المتعلقة بالهجرة ويحدد الممارسات في جميع مجالات الهجرة بصورة أفضل.[٣] فضلا عن ذلك، أكد الأمين العام للأمم المتحدة أنتونيو غوتيريش، في تقريرالذي أصدره سابقا بعنوان "السلامة والكرامة" يشتمل على توصيات بشأن المسائل المتعلقة بالهجرة وتنقل المهاجرين، وشدد على إن هذا الميثاق القائم على أساس مبدأ سيادة الدولة وتنظم الهجرة، وتعتمد على التعاون الدولي ، ووصف الاتفاق بأنه خريطة طريق لمنع المعاناة والفوضى.[٤]

---

http://www.bbc.com/arabic/world-46506895

[١] ومن أبرز هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية التي يشكل عدد المهاجرين فوق ترابها ١٣٪ من عدد سكانها. وأنها تحتضن ٢٠٪ من مجموع مهاجري العالم البالغ عددهم اليوم حوالي ٢٦٠ مليون شخصا (٣٪ من سكان العالم)، وبررت واشنطن موقفها بأن الميثاق يتعارض وسياستها في مجال الهجرة. فان كل من هنغاريا وسويسرا وبولونيا والتشيك وأستراليا وبولونيا أعلنت بدورها عن نيتها في عدم التوقيع لأن الميثاق لا يميز بين "المهاجرين القانونيين والمهاجرين غير الشرعيين".

انظر: مصطفى العراقي، ميثاق مراكش للهجرة بين مد وجزر المؤيدين والمعارضين، ٢٩تشرين الثاني ٢٠١٨، أنفاس بريس، https://www.anfaspress.com/index.php/news/voir/45130-2018-11-29-02-58-38

[٢] الأمم المتحدة، ماذا يعني الاتفاق العالمي للهجرة للمهاجرين،١٥ تموز/ ٢٠١٨،

[٣] استجابة لإعلان نيويورك، عين الأمين العام في آذار٢٠١٧ السيدة لويز آربور من كندا كممثلة خاصة لشؤون الهجرة الدولية .ووافقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على التعاون في صياغة ميثاق عالمي للهجرة الآمنة والنظامية. انظر: الأمم المتحدة، الهجرة، المصدر السابق.

[٤] الجمعية العامة للأمم المتحدة،تقريرالأمين العام للأمم المتحدة بعنوان "بآمان والكرامة "، المصدر السابق.

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

ومن بين الأهداف التي ترمي الاتفاقية إلى تحقيقها، وتبلغ ٢٣ هدفا، و منها فتح باب الهجرة القانونية، وعدم تشجيع عبور الحدود بطريقة غير قانونية، وكذلك الإدارة المتكاملة للحدود، ومنح المهاجرين سبل الوصول إلى الاحتياجات الأساسية.[١] ومن أهم المبادىء الأساسية التي تؤكد عليها في الاتفاق العالمي هو الحق السيادي للدول في تحديد سياساتها الوطنية للهجرة بنفسها، وكذلك حقها في تنظيم الهجرة ضمن نطاق سلطتها بالاتفاق مع القانون الدولي، وخاصة المسائل المتعلقة بحق الإقامة والسياسة الخاصة بالحدود، وإدارة الحدود بطريقة متكاملة وآمنة ومنسقة، ومنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته والقضاء عليه في سياق الهجرة الدولية.[٢] ونستنتج مما سبق، إن الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية تعد من أهم الإتفاقيات الدولية لتنظيم الهجرة، ويمثل فرصة تاريخية لتحديد إطارا تعاونيا لإدارة الهجرة و تنظيمها بشكل أفضل على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، وفي نفس الوقت يؤكد على مبدأ سيادة الدولة .وفي حين أن الهجرة النظامية قد توفر فرصا وفوائد هائلة سواء للمهاجرين والبلدان المضيفة والأصلية. ولكن عندما تفتقر الهجرة إلى التنظيم بشكل جيد، فإنها قد تشكل تحديات كبيرة، ولذلك، ينبغي تكثيف الجهود الدولية والإقليمية من أجل الحد للهجرة غير النظامية والعمل على أن تكون أكثر أمانا وأكثر تنظيما ونظامية.

المطلب الثاني

الأتفاقيات الأقليمية الخاصة بوضع اللاجئين

لقد شهد العقد الماضي تأسيس عدد من عمليات الهجرة الإقليمية، مما أدى الى إجتماع الدول مع الأطراف المعنية بشكل منتظم للتصدي للقضايا المتعلقة بالهجرة في أنحاء معينة من العالم. وذلك في ظل مخاوف المجتمع الدولي من إرتباط ظاهرة الهجرة غير النظامية بظاهرتين على درجة كبيرة من الأهمية وهما ظاهرة الإرهاب الدولي، وظاهرة الجريمة المنظمة عابر

[١] ١٥٠ دولة توقع على اتفاقية دولية لتنظيم الهجرة عالميا في مؤتمر مراكش، المصدر السابق.

[٢] THE PRESIDENT OF THE GENERAL ASSEMBLY, GLOBAL COMPACT FOR SAFE, ORDERLY AND REGULAR MIGRATION, FINAL DRAFT, ١١ July 2018 https://www.un.org/pga/72/wp-content/uploads/sites/51/2018/07/migration.pdf

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

للحدود الوطنية وبالأخص الإتجار بالبشر كما بيناه سابقا. ونحاول في هذا المطلب التطرق الى أهم الإتفاقيات على مستوى دول الإتحاد الأوربي منها إتفاقية دبلن، الميثاق الأوربي حول الهجرة لتنظيم الهجرة.

أولا: إتفاقية أو لائحة دبلن بشأن اللاجئين

أن هذه الاتفاقية مفتوحة أمام جميع الدول الأوروبية فقد دخلتها لاحقا وعلى فترات مجموعة من الدول غير الأعضاء في الاتحاد. بعبارة اخرى، **فهي نظام قانوني وضعه** الاتحاد الأوروبي **لتنسيق التعامل الموحد في قضايا اللجوء ببلدانه، وتحديد الدولة العضو المسؤولة عن دراسة طلبات اللاجئين، والإجراءات المنظمة للبت في هذه الطلبات وحقوق وواجبات كلا الطرفين.**[١]

وفي ١٨ شباط ٢٠٠٣ أدخلت تعديلات على الاتفاقية سميت بموجبها (اتفاقية دبلن ٢) "Dublin II" ، وفي ٣ كانون الأول ٢٠٠٨ اقترحت المفوضية الأوروبية تعديلات إصلاحية أخرى في الاتفاقية تمت الموافقة عليها في حزيران ٢٠١٣ وأصبحت نافذة التطبيق في ١٩ تموز ٢٠١٣ تحت اسم (اتفاقية دبلن ٣) "Dublin III".[٢] وتعتبر الاتفاقية حجر الزاوية في "نظام دبلن"الإجرائي الذي يتألف من "اتفاقية دبلن" و"منظومة يوروداك (Eurodac System) "التي تقضي بإنشاء قاعدة بيانات تحوي بصمات اللاجئين غير النظاميين إلى دول الاتحاد الأوروبي. وهذا يعني يتم إدراج بصمات طالب اللجوء في بنك المعلومات ومن خلال ذلك يمكن تحديد إذا ماكان تقدم بطلب لجوء في دولة أوروبية أخرى.[٣] وفي السنوات الأخيرة، تم توثيق صعوبة التعامل مع

[١] أنشئ "نظام دبلن" الخاص باللاجئين بموجب "اتفاقية دبلن" التي أقرت يوم ١٥ حزيران ١٩٩٠وقعت عليها العاصمة الأيرلندية دبلن ١٢ دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، ودخلت حيز التنفيذ في ١ أيلول ١٩٩٧.
انظر: DW،معاهدة دبلن- تطور مع تصاعد أزمة اللاجئين، ١٢/ ١١/ ٢٠١٥،
https://www.dw.com/ar/معاهدة-دبلن-تطور-مع-تصاعد-أزمة-اللاجئين/a-18843221

[٢] Official Journal of the European Union, REGULATION (EU) No 604/2013 OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL, L (180/31), 26 June 2013, https://eur-lex.europa.eu/legal-content/en/ALL/?uri=celex%3A32013R0604

[٣] الدول الموقعة على إتفاقية دبلن للبصمات فهي : بلجيكا ، بلغاريا ، قبرص ، الدانمارك ، آيسلندا ،فنلندا ، فرنسا، اليونان، ايرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ،مالطا،هولندا، البرتغال ، رومانيا ، سلوفاكيا ،

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

تدفق عدد كبير من الناس إلى أوروبا على نطاق واسع. وحسب الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود (فرونتكس) في تحليلها السنوي للمخاطر لعام ٢٠١٦، أن نحو مليون شخص عبروا الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٥ دون وثائق سفر رسمية. وفيما يتعلق بالإصلاحات التشريعية لنظام يوروداك، وصف البرلمان الأوروبي المشاكل المرتبطة بهذه الحالة بأنها تؤدي إلى " تهديدات للأمن الداخلي، لأن هوية المهاجرين ودوافعهم للهجرة بقيت غير معروفة". [١]

وفي هذا الإطار، إن" اتفاقية دبلن" تهدف لتحديد من هي الدولة المسؤولة عن تلقي هذه الطلبات ودراستها والبت فيها من الناحية القانونية أو الإنسانية، وذلك وفق معايير تضمنتها الاتفاقية. ومنذ عام ٢٠٠٣ تسعى "اتفاقية دبلن" إلى منع تعدد طلبات اللجوء من الشخص الواحد داخل أوروبا، بحظرها على صاحب الطلب أن يقدم طلبات لجوء في دول أوروبية أخرى أعضاء في اتفاقية دبلن وحصره في دولة واحدة فقط (أي أن اللاجئ يجب أن يتقدم بطلب اللجوء في بلد الاتحاد الأوروبي، الذي دخل أرضه للمرة الأولى).[٢] ولكن مع إبراز موضوع اللاجئين

سلوفينيا ، إسبانيا ، بريطانيا ، السويد ، التشيك ، ألمانيا ، المجر، النمسا، النرويج، إستونيا، سويسرا، بولندا. انظر: المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات ـ المانيا وهولندا، هل يبقى الاتحاد الأوروبي متماسكا؟، وحدة الدراسات والتقارير"3"
https://www.europarabct.com/ماهو-الاتحاد-الأوروبي-؟/

[١] وفي ذروة أزمة اللاجئين عام ٢٠١٥، قالت السلطات اليونانية أن أكثر من ثلث الأشخاص الذين وصلوا إلى الجزر اليونانية لم يتم أخذ بصمات أصابعهم. كما أن السلطات الألمانية أيضاً لم تستطع عام ٢٠١٥ من إحصاء الأرقام بدقة .ووفقا للمفوضية الأوروبية، أدى ذلك خلال السنوات القليلة الماضية إلى وضع "ظل فيه آلاف المهاجرين مختبئين في أوروبا، بما في ذلك الآلاف من القصر غير المصحوبين بذويهم، وهي حالة تسهل التحركات الثانوية غير القانونية والناتجة عنها، بالإضافة إلى البقاء بشكل غير قانوني داخل الاتحاد الأوروبي". انظر:
Wesley Dockery, Fingerprinting: How are asylum seekers registered in the EU? , INFO Migrants, 2017/06/23
https://www.infomigrants.net/en/post/3824/fingerprinting-how-are-asylum-seekers-registered-in-the-eu

[٢] ويكمن الجدل بين دول الاتحاد الاوربي حول توزيع اللاجئين السوريين على الدول الاعضاء وتبذل المفوضية الاوربية جهودا بتوزيع مايقارب (١٤٠) الف لاجيء. و بعد ألمانيا أن فرنسا وإسبانيا تأتيان في المرتبة الثانية والثالثة ، حيث تستقبل فرنسا(٢٤٠٣١) لاجئا وتستقبل إسبانيا (١٤٩٢١) لاجئا. أما المملكة المتحدة استقبل(١٥) ألف لاجئ سوري، وتوسيع برنامج إيواء الأشخاص الضعفاء وشن عمليات عسكرية على مهربي المهاجرين، لتغير بذلك سياستها تجاه أبرز أزمة للاجئين منذ الحرب العالمية الثانية.

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

السوريين القادمين الى اوربا، شهدت المانيا حراكا سياسيا نشيطا لاستيعاب واحتواء قضية اللاجئين. ومن هذه التطورات أصدر المكتب الاتحادي الألماني للهجرة واللاجئين (BAMF) آب ٢٠١٥ تعليمات داخلية بتعليق إجراء "دبلن". ونص القرار على عدم إعادة طالبي اللجوء السوريين إلى الدول التي دخلوا منها أراضي الاتحاد الأوروبي، مثل اليونان وإيطاليا. يعتبر هذا القرار سابقة في تاريخ المانيا ودول الاتحاد الاوربي المتعلقة بسياسات وقوانين منح حق اللجوء على اراضيها.[١] ومع ذلك أيدت محكمة العدل الأوربية لائحة دبلن، معلنة إنها لاتزال قائمة على الرغم من التدفق الكبير للاجئين عام ٢٠١٥، مما أعطى الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي الحق في نقل المهاجرين الى أول دولة دخول الى الإتحاد الأوربي.[٢]

لقد أشارالبرلمان الأوروبي في تقييم لعام ٢٠٠٨ إنه في غياب التنسيق، فإن نظام دبلن ستظل غير عادلة على حد سواء لطالبي اللجوء وبعض الدول الأعضاء، لإن نظام دبلن يزيد الضغوط على المناطق الحدودية الخارجية للإتحاد الأوروبي ويعطل بقسوة حياة هؤلاء الفارين الى أوروبا للحماية، لهذا السبب أقترحت المفوضية الأوربية تعديلات على لائحة دبلن في كانون الأول ٢٠٠٨، التي لقيت ترحيبا من قبل الإتحاد الأوروبي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.[٣] وبناء على ذلك، إقترح البرلمان الأوروبي في أكتوبر ٢٠١٧ تخفيف العبء الذي تتحمله بعض البلدان الأوروبية جراء أزمة الهجرة، وذلك من خلال وضع بند جديد في اتفاقية دبلن ينص

انظر: قيصر السلطاني، ماهية اتفاقية دبلن ومدى تطبيقها من قبل الاتحاد الاوروبي، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات، ١٠ آب ٢٠١٦،

https://www.europarabct.com/ماهية-اتفاقيةدبلن-ومدى-تطبيقها-من-قبل/

[١] المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات، ألغاء اتفاقية دبلن من اجل احتواء ازمة اللاجئين، الأتحاد الأوروبي، ١ أيلول ٢٠١٥،
https://www.europarabct.com/ألغاء-اتفاقية-دبلن-من-اجل-احتواء-ازمة-ا/

[٢] Official Journal of the European Union, REGULATION (EU) No 604/2013 OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL, L (180/31), 26 June 2013, https://eur-lex.europa.eu/legal-content/en/ALL/?uri=celex%3A32013R0604

[٣] The UN Refugee Agency (UNHCR), The Dublin Regulation, European Councils On Refugees and Exiles, https://www.unhcr.org/4a9d13d59.pdf

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

على إنشاء نظام حصص ثابتة لاستقبال طالبي اللجوء، وتبنى النواب الأوروبيون بغالبية كبيرة ٤٣ صوتا مقابل ١٦ صوتا معارضا) نصا سيمثل الموقف الذي سيعتمده البرلمان الأوروبي في حواره مع البلدان الأوروبية.[١]

وأخيرا، استنادا الى تلك الحقائق الذي بيناه سابقا، **ان أهمية إتفاقية دبلن تتمثل بنظامها القانوني حيث يتضمن كثير من المعايير القانونية لتنسيق التعامل الموحد في قضايا اللجوء في دول الإتحاد الأوروبي،** وإن ما يهمنا في هذه الإتفاقية فهي **تحديد الدولة العضو المسؤولة عن دراسة طلبات اللاجئين، والإجراءات المنظمة للبت في هذه الطلبات.** كما تسعى "اتفاقية دبلن" إلى منع تعدد طلبات اللجوء من الشخص الواحد داخل أوروبا، وحصره في دولة واحدة فقط. ولكن من أهم التحديات التى تواجه هذه الإتفاقية فهي التركيز على إبقاء المهاجرين وطالبي اللجوء بعيدا عن دول الاتحاد، وقد يؤدي هذه الإشكالية إلى معالجة ملفاتهم في الخارج والتعاون في مجال الهجرة مع بلدان غير أعضاء في الاتحاد ذات موارد أقل، وسجلات سيئة في مجال حقوق الإنسان.

ثانيا: الميثاق الأوربي حول الهجرة و اللجوء

يسعى الميثاق الأوربي حول الهجرة و اللجوء الى وضع سياسة عادلة و فعالة ومنسجمة في التعامل مع التحديات التي تفرضها الهجرة والفرص الإيجابية التي تصاحبها وزيادة التعاون بشأن الهجرات الدولية في كافة أبعادها ومحاربة الجريمة المنظمة وخاصة تهريب البشر، وكذلك الحفاظ على سيادة الدول، مع الاعتراف "بأنه لا يمكن لأي دولة أن تواجه منفردة ظاهرة الهجرة".[٢] وكان الدول الأوربية قد تبنت بالإجماع مشروع ميثاق الهجرة التي تقدمت به فرنسا في ٧ تموز ٢٠٠٨، وتمت المصادقة عليه من طرف رؤساء حكومات الدول الأطراف في دورة

[١] المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات ، هل يبقى الاتحاد الأوروبي متماسكا؟-اتفاقية-دبلن، وحدة الدراسات والتقارير"4" ، ١٦ حزيران ٢٠١٦،
https://www.europarabct.com/اتفاقية-دبلن-معاهدات-واتفاقيات-دول-ال/

[٢] ناصر السهلي، ميثاق الهجرة مهدد قبل توقيعه: انقسامات أوروبية يغذيها اليمين، ١٩ تشرين الثاني ٢٠١٨، https://www.alaraby.co.uk/politics/2018/11/18/ميثاق-الهجرة-مهدد-قبل-توقيعه-انقسامات-أوروبية-يغذيها-اليمين

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

المجلس الأوربي في تشرين الثاني ٢٠٠٨. ويحدد الميثاق الأوربي بشأن الهجرة و اللجوء المبادىء التوجيهية من خلال قوانين غير ملزمة للتحكم في الهجرة القانونية ومحاربة الهجرة غير النظامية . والمجلس الأوربي مقتنع بأن النهج العالمي للهجرة لايمكن أن يكون له معنى إلا في إطار شراكة وثيقة بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد.[١]

ومن أبرز مقاصد دول الإتحاد الأوروبي الحد من حجم الظاهرة الهجرة غير النظامية و أثارها وهي عبارة عن الأستراتيجية التي تم تبنيها عام ٢٠٠٣ وجاءت تحت عنوان أوربا آمنة في عالم أفضل). لذلك أعتمد الإتحاد الأوروبي إستراتيجية جديدة لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة ، ومن أهم هذه آليات تتضمن تشكيل قوات الأوروفورس (Euro Force) .[٢] وكذلك، أنشأ الأتحاد الأوروبي في إطار تشديد الحراسة على الحدود الأوربية للحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية في تشرين الأول من عام ٢٠٠٤ وكالة أوربية لإدارة التعاون الميداني بشأن الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الأتحاد الأوروبي (وهي هيئة مستقلة ومتخصصة مكلفة بتنسيق التعاون بين الدول الأعضاء في ميدان حماية الحدود تعرف بإسم فرونتكس Frontex).[٣] بالإضافة

---

[١] Council of European Union, European Pact On Immigration and Asylum, No. Previc.doc: 13189/08 ASIM 68, Brussels, 24 Sep 2008, https://www.refworld.org/docid/48fc40b62.html

[٢] قررت الدول الأوربية الأربع المطلة على حوض بحر الأبيض المتوسط (فرنسا، إيطاليا، البرتغال، و إسبانيا) تشكيل القوات الأوربية ١٩٩٦ فهي عبارة عن قوة خاصة يمكنها التدخل برا و بحرا لإعتبارات أمنية و إنسانية تقررها القيادة العامة لهذه القوات، مهمتها حماية أمن و إستقرار الحدود الجنوبية لأوروبا. ويعد تشكيل هذه القوات تطبيقا لفكرة الدفاع الأوروبي. ليتبى الإتحاد الأوروبي فيمابعد فكرة قوات التدخل السريع تشرين الثاني ٢٠٠٢.

انظر خديجة بتقة، السياسة الأمنية الأوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، المصدر السابق، ص ٨٦-٨٧
https://core.ac.uk/download/pdf/35402659.pdf

[٣] **وكالة أوروبية لمراقبة وحماية الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي** (European Border and Coast Guard Agency) ، تعرف اختصارا بـ فرونتيكس Frontex ، **يقع مقرها بمدينة وارسو البولندية، تركز عملها على مكافحة الهجرة السرية، ومنع تجارة البشر، ووقف تسلل الإرهابيين المفترضين إلى أوروبا (منطقة شنغن الأوربية).** وتحظى الوكالة بدعم كامل من وزراء الداخلية الأوربيين وأغلبية أعضاء البرلمان الأوروبي، الذي وسع عام ٢٠١١ من صلاحيات فرونتيكس، بعد أن شهد العام نفسه تصاعدا قياسيا في أعداد اللاجئين الذين وصلوا جزيرة لامبيدوزا الإيطالية من شمال أفريقيا بعد ثورات الربيع العربي. انظر:
European Union, European Border and Coast Guard Agency (Frontex), https://europa.eu/european-union/about-eu/agencies/frontex_en

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

الى مشروع إطلاق قمر صناعي أطلق عليه إسم "شبكة فرس البحر Seahorse Operation" لمراقبةعمليات الهجرة غير النظامية، حيث تتبادل دول الأوربية معلومات بينها، عبر إشارات أقمار صناعية لمراقبة حركة قوالب المهاجرين غير النظامين وأيضا تهريب المخدرات عبر البحر، بالإضافة الى تنسيق عمليات الإنقاذ عبر الربط الإتصال بالشرطة في كل بلد. وهي نهج إدارة الهجرة مع التركيز على التعاون الإقليمي بين بلدان المقصد و بلدان المنشأ الأصلية.[١] وبالتأكيد إن هذا المشروع يغيرسياسة الهجرة ويعيد صياغة علاقات أوروبا مع البلدان الإفريقية. وخاصة تعد إفريقيا ودول المغرب العربي من أهم المناطق المصدرة والمستقبلة للمهاجرين غير النظامين و اللاجئين بسبب النزاعات والحروب وعدم الاستقرار التي تشهده هذه الدول.

وفي ذات السياق، ينبغي ان نشير الى إن وصول ١.٢ مليون طالب لجوء إلى الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٥ أدت الى تغيرات جذرية في سياسة الهجرة واللجوء الأوروبية إلى درجة أن القيم الأساسية للاتحاد الأوروبي لاحترام حقوق الإنسان وتقاسم الأعباء قد تم تحديها. وفي مواجهة تحدي هذه التدفقات، دعا رئيس المفوضية الأوروبية (جان كلود يونكر)، الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى تقاسم حصص اللاجئين وفقا لثروة كل بلد وحجم السكان. ومن أهم المبادىء التي تؤكد عليها الميثاق إتخاذ تدابير مشتركة لضمان عودة المهاجرين غير النظامين الى بلدان المصدر أو العبور. وكذلك إلتزام دول الأطراف بنهج سياسة التسوية والتطبيع كل حالة على حدة ولأسباب إنسانية وإقتصادية بعيدا عن التسويات الجماعية، وكانت دول أوربية كإسبانيا مثلا قد أثارت حفيظة بقية الدول الأوربية لتسويتها وضعية الآلاف من المهاجرين غير النظامين ومنحهم تصاريح إقامة.[٢]

---

[1] European Urban and Regional Studies, 'Good neighbours make good fences': Seahorse operations, and the Implementations of the EU Strategy of Migration Routes Management in North and West Africa, August 2014
https://www.researchgate.net/publication/266078862_'Good_neighbours_make_good_fences'_Seahorse_operations_and_the_Implementations_of_the_EU_Strategy_of_Migration_Routes_Management_in_North_and_West_Africa

[٢] احتلت ألمانيا المرتبة الأولى ، منذ إعلان أنجيلا ميركل في أيلول ٢٠١٥، أن ألمانيا مستعدة لاستضافة ٨٠٠٠٠٠ طالب لجوء. منذ ذلك التاريخ استغرق الأمر أكثر من مليون. رفضت بعض بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ، مثل هنغاريا والجمهورية التشيكية وبولندا وسلوفاكيا ، تنفيذ حصص الاستقبال ، بحكم رغبتها في حماية

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

ومن بين أبرز النقاط الرئيسية الواردة التي تم توصل اليها قادة الاتحاد الأوروبي في اتفاق بشأن الهجرة حزيران ٢٠١٨ و خلال قمة بروكسل إقامة "منصات إنزال" خارج أوروبا و "مراكز خاضعة للمراقبة" و نظام معلومات شنغن (SIS) وتعزيز الحدود الخارجية . وتم الاتفاق على (١٢) بندا لتنظيم قوانين دخول المهاجرين إلى أوروبا. ويؤكد الاتحاد الأوروبي على ضرورة سيطرة الدول الأعضاء على الحدود الخارجية للاتحاد، للحد من الهجرة غير النظامية.[١] وهنا ينبغي الأشارة الى إتفاقيات إعادة الإدخال أو إعادة القبول (Readmission agreements) وهي إتفاقيات ترحيل المهاجرين وإعادتهم الى مواطنهم الأصلية ومفروضة من البلدان الأوربية على البلدان المجاورة في جنوب البحر الأبيض المتوسط وأوروبا الشرقية، وتسعى البلدان الأوربية الغربية الى إدماج هذه الإتفاقيات بإتفاقيات الشراكة مع البلدان سالفة الذكر حتى تصبح مواجهة الهجرة غير النظامية من أسس هذه الشراكة، وينص هذا النوع من الإتفاقيات على تعهدات متبادلة بين طرفين موقعين تتعلق بإعادة مواطنيهما أو مواطني دولة ثالثة دخلوا الى أراضي دولة أحد الطرفين بشكل غير قانونية. ومن أجل ذلك سعى الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الى إقناع البلدان الأصلية للمهاجرين والدول التي يمرون عبرها بالموافقة على عقد إتفاقيات أو بنود لإعادة الإدخال في إطار السياسات المتعلقة بالمساعدات الأنمائية التي تنتهجها.[٢]

وجدير بالذكر، الإشارة هنا الى الإتفاق خاص بين الاتحاد الأوروبي وتركيا و الذي ينص على إعادة جميع المهاجرين الجدد الذين يصلون إلى اليونان اعتبارا من ٢٠ آذار٢٠١٦ إلى تركيا،

التجانس الثقافي لبلدهم ، في سياق ارتفاع اليمين المتطرف. قبل آخرون ، مثل فرنسا التوزيع المقترح ، على الرغم من أنه حصل على عدد أقل بكثير من المرشحين للجوء من المخطط. انظر:

FOUNDATION ROBERT SCHUMAN, A new European pact on immigration and asylum in response to the "migration challenge", Ibid.

[١] د. فريحة أحمد و الإستاذة فريحة لدمية، المصدر السابق، ص٢٠٠- ٢٠٢

[٢] تثير إتفاقيات إعادة الإدخال العديد من الإشكاليات منها ما تعلق بالطابق السري لهذه الإتفاقيات التي تمكنت بعض الأوساط الصحيفة الأوربية من النفاذ اليها وكشف تعارضها مع التشريعات الأوربية المنظمة لظاهرة الهجرة. فضلا عن ذلك، فإن إتفاقيات إعادة الإدخال تثير إشكالا آخر يتعلق ب "مراكز الحجز الأوربية" وهي مراكز يتم فيها حجز المهاجرين غير الشرعيين في إنتظار ترحيلهم الى بلدانهم الأصلية و ما تشهده من ممارسات تنتهك حقوق الإنسان. إنظر:

FOUNDATION ROBERT SCHUMAN, A new European pact on immigration and asylum in response to the "migration challenge", Ibid.

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

ويهدف هذا الإجراء الى انقاذ الاتحاد الاوربي[١] الذي اصبح يعاني الكثير من المشكلات والازمات بسبب ازمة المهاجرين التي اجبرت دول الاتحاد على تقديم تنازلات مهمة للسلطات التركية في سبيل الابقاء على اللاجئين والتعاون معها في ضبط الحدود مع اليونان. ويهدف هذا الاتفاق المبرم إلى الحد من تدفق المهاجرين، مقابل منح امتيازات مالية وسياسية تقدم إلى تركيا. من جانب اخر استبعد الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند تقديم أي "تنازل" لتركيا فيما يتعلق بحقوق الإنسان أو في شأن تأشيرات الدخول لمواطنيها إلى الاتحاد الأوروبي، لقاء ضمانات بضبط تدفق المهاجرين منها إلى أوروبا.[٢]

وفي هذا الصدد، فمن الضروري الإشارة أيضا الى إنتقادات من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان تجاه بعض زعماء دول الاتحاد الأوروبى إلى استخدام قضية الهجرة لحشد الدعم في الانتخابات، ويؤكدون أيضا بإن هذه الخلافات قد يؤدي الى أعاقة الاتفاقيات الخاصة بإصلاح قوانين اللجوء في دول الاتحاد، والتوزيع العادل لمسؤولية ومعالجة ملفات المهاجرين.[٣] وأخيرا، يمكننا القول بان الميثاق الأوربي حول الهجرة واللجوء تشكل قناعة وإلتزاما سياسيا لدول لإتحاد الأوروبي وللدول الأعضاء من أجل بناء سياسة أوربية مشتركة حول إشكالية الهجرة غير النظامية، وعلى الرغم من إن الميثاق يؤكد على إتخاذ تدابير مشتركة لضمان عودة المهاجرين غير النظامين الى بلدان المصدر أو العبور، إلا إن واقع المجتمع الدولي يفرض ظاهرة الهجرة بحيث

[١] لتخفيف العبء على اليونان في استقبالها للاجئين ، وضعت ألمانيا اتفاقية أوروبية في مارس ٢٠١٦ مع تركيا تم التخطيط لتبادل ٧٢٠٠٠ سوري بين تركيا والاتحاد الأوروبي. انظر: المصدر السابق

[٢] يتعهد الاتحاد الأوروبي بموجب هذا الاتفاق بت في تسريع تسديد المساعدة المالية بقيمة ٣ مليارات يورو، التي سبق ووعد تركيا بها، من أجل تحسين ظروف معيشة الـ٢٫٧ مليون لاجئ الذين تستضيفهم تركيا، وحين تصبح هذه الموارد على وشك النفاد، وبشرط أن تحترم تركيا بعض الالتزامات بشأن استخدامهم، فإن الاتحاد الأوروبي سيحشد تمويلا إضافيا قدره ٣مليارات يورو بحلول نهاية العام ٢٠١٨، ولكن تركيا تطالب بمضاعفة المساعدة التي يمنحها إياها الاتحاد الأوروبي للمساهمة في استقبال السوريين من ٣ إلى ٦مليار يورو.
انظر:عبدالأمير رويح، في صفقة الاتحاد الأوروبي وتركيا. الرابحون خاسرون والخاسرون رابحون، ٢١ آزار ٢٠١٦، https://annabaa.org/arabic/reports/5666

[٣] Human Rights Watch, European Union Events of 2018, https://www.hrw.org/world-report/2019/country-chapters/european-union

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

أصبحت جزءا مكونا للعلاقات الدولية لايمكن تجاهله مع مراعاة ما تمثله هذه الظاهرة من تحد وما تمنحه من فرص.

وفي نهاية هذا المبحث، نستنتج بان أغلب دول الإتحاد الإوربي مازالت تتعامل مع قضية الهجرة غير النظامية كمسألة أمنية بالدرجة الأولى، وتولي إهتماما جوهريا باسلوب الردع وقوات التدخل السريع المخصصة لمحاربة المهاجرين، والتفكييير في إقامة معسكرات إيواء للمهاجرين في دول العبور، فإن إعتماد دول الإتحاد الأوربي لهذه السياسات تتناقض عمليا مع منظومة القيم الديمقراطية والحقوقية التي تطبقها الدول الأوربية في مجتمعاتهم، ومع ذلك إن هذه الجهود لن تعالج المشكلة بشكل جذري بل قد تؤدي الى زيادة موجات الهجرة غير النظامية.

ولمعالجة هذه الإشكالية، فلابد من إستبدال الحلول الأمنية المطروحة بحلول شاملة على جميع المستويات، فلابد من التركيزعلى مساعدة دول العبور والمصدر خاصة (دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، وشمال أفريقا وبعض دول في الشرق الأوسط) في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تواجهها، قد يقود إلى خفض معدلات الهجرة غير النظامية من جهة، ومن جهة أخرى فإن الهجرة النظامية تساعد أيضا على تنمية دول الإستقبال نتيجة إندماج المهاجرين بأنسجتها الاقتصادية والإجتماعية والأكاديمية.

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

الخاتمة

تعد ظاهرة الهجرة غير النظامية اليوم من بين أبرز التهديدات ذات الطابع الأمني التي تواجه العديد من الدول بالأخص دول الإتحاد الأوربي ويستوجب إيجاد آليات إستراتيجيته لمواجهة التهديدات الأمنيه الجديدة. لذلك تسعى الدول الأوربية الى وضع سياسة عادلة وفعالة ومنسجمة في التعامل مع التحديات التي تفرضها الهجرة والفرص الإيجابية التي تصاحبها. وفي ختام دراستنا توصلنا الى جملة من الإستنتاجات و التوصيات ومن أبرزها:

أولا: الإستنتاجات

١. إن عدم الاستقرارالسياسي في بعض دول جنوب المطلة على البحر الأبيض المتوسط وفي شمال أفريقيا وبعض دول في الشرق الأوسط الناجم عن الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تكون في الغالب على أساس عرقي أو ديني أو انتماء سياسي، يعد أحد الأسباب الرئيسية لحركة الهجرة غير النظامية نحو أوربا.

٢. إن التدفقات المختلطة الكبيرة للمهاجرين واللاجئين تؤثرعلى نطاق واسع على أكثرية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهي تتطلب تعاونا وثيقا وتقاسما للمسؤوليات. ومن أجل معالجة أسباب التشرد والهجرة غير النظامية، ينبغي الوقوف بوجه التهريب والاتجار بالبشر عبر الحدود وتنسيق إدارة الحدود بشكل أفضل.

٣. ينبغي على الدول أن تعزز سبل إدارة وحماية المهاجرين، من خلال مساعدة المهاجرين في تحقيق إمكاناتهم الاقتصادية والاجتماعية، وان لا تضع الأولويات الأمنية على حساب الإعتبارات الإنسانية و إحترام حقوق المهاجرين.

٤. على الرغم من التحديات التي تطرحها الهجرة أمام الدول، الإ ان هنالك ترابط بين الهجرة الدولية والتنمية، ولابد ان نسلم بان الهجرة الدولية تحقق الفوائد للمجتمع الدولي، وتساهم في تنمية بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد. وفي نفس الوقت، ان الهجرة لايمثل بديلا لإستراتيجيات التنمية الوطنية ، فلابد تحقيق تحسينات مستدامة في التنمية في جميع أرجاء العالم.

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

٥. إن الإجراءات الأمنية التي تركز عليها دول الإتحاد الأوربي المندرجة ضمن إستراتيجيتها لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة والهجرة غير النظامية، قد تنجح في تحجيم هذه الظاهرة في بعض المراحل، ولكن لا تستطيع القضاء عليها طالما إستمرت أسبابها الرئيسية، المتمثلة في تزايد فجوة التنمية والمستوى الإقتصادي بين دول ضفتي البحر الأبيض المتوسط من جهة، وإستمرارية للأزمات و النزاعات الداخلية والأقليمية.

٦. ان العلاقة الوثيقة بين الهجرة غيرالنظامية وأنواع الجريمة المنظمة، تشكل خطرا و تهديدا كبيرا لأمن واستقرار الدول المضيفة، وذلك من خلال عبور مجموعات عشوائية من الأشخاص ومن بينهم الإرهابين، وكما يمكن توظيف هؤلاء المهاجرين غير النظامين في العديد من الأعمال والأنشطة أو توظيفهم في شبكات إجرامية.

ثانيا: التوصيات

١. على المجتمع الدولي وضع الأليات اللازمة لإستجابات التحركات الكبيرة للناس المتمثلة في تقاسم المسؤوليات، وعدم التمييز، وإحترام حقوق الإنسان. والإعتراف بالمساهمات التي يقدمها اللاجئون و المهاجرون الى المجتمعات المضيفة وتعزيز هذه المساهمات.

٢.لابد من تعزيز التعاون ودعم المناقشات على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني بشأن قضايا الهجرة، وذلك من خلال وضع سياسات فعالة لتصدي التحديات، وكذلك تحديد النهج والتدابيرالشاملة للنهوض بالتعاون الدولي بين الحكومات والجهات الفعالة الأخرى بهدف التوصل الى حوكمة أكثر فعالية وإنسانية للهجرة الدولية.

٣. على الدول النامية وبشكل خاص دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط أن تدرك بأن قوتها واستقرارها يكمن في ايجاد مخارج وحلول لمختلف المشاكل التي تعاني منها، وذلك من خلال تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الانسان وتشجع على الإبداع و الابتكار والاستثمار بشتى أنواعه وفتح المجال أمام الكفاءات، والتوجه نحو الاستثمار في الأشخاص وخلق أوضاع تحقق لهم الازدهار في موطنهم، وبالتالي تحقيق التنمية المنشودة والرفاهية المرجوة.

٤. فتح قنوات الهجرة النظامية للعمال ذوي المهارات الذي يعكس الاحتياجات الفعلية للأيدي العاملة في الدول المتقدمة (ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، استراليا، وبالأخص

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

الاتحاد الأوروبي)، يؤدي إلى الحد من حالات عبور الحدود بشكل غيرنظامي والحد من تهريب المهاجرين.

٥. على المجتمع الدولي وبالأخص الدول الأوربية إتخاذ المواقف والإجراءات صارمة ضد الدولة التركية بشأن إستغلال ملف المهاجرين، وكذلك بشأن إنتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في شمال و شرق سوريا، وفي العراق و ليبيا وتسبب بنزوح مئات الأف من الأشخاص داخليا .

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

قائمة المراجع

الكتب:

١. احمد رشاد سلام وآخرون، مكافحة الهجرة غير الشرعية، دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان، ٢٠١٤.

٢. الهجرة من بلدان الكومنويلث في سياسة الأحزاب البريطانية منذ عام ١٩٥٠، ترجمة من اللغة الإنگليزية: سعيد عزيز دزهيى، مديرية دار الكتب للطباعة و النشر جامعة الموصل، ١٩٨٥.

٣. دائرة البحوث لمجلس النواب العراقي، مشكلة هجرة الشباب في العراق (دراسة في الدوافع و المعالجات)، ٢٠١٣.

٤. رزگار سعيد قادر بشدري، الهجرة و التغيير الديموغرافي وخطط التنمية في العراق إقليم كردستان نموذجا، مركز الدراسات الكوردية (كوردولوجي)- السليمانية، ٢٠٠٩

٥. عبد القادر رزيق المخادمي، الهجرة السرية واللجوء السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ٢٠١٥.

٦. بول كولبير، الهجرة كيف تؤثر في عالمنا، ترجمة: ناصر مصطفى، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت، ٢٠١٦.

٧. محمد محمود السرياني واخرون، مكافحة الهجرة غير الشرعية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧.

٨. محمد غزالي، الهجرة السرية ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٥.

٩. نبيل عبدالرحمن حياوي، الدول الإتحادية الفيدرالية التنظيم الدستوري لقضايا الجنسية و الهجرة، المكتبة القانونية بغداد، الطبعة الأولى .٢٠٠٤

١٠. يوسف أمير فرج، الهجرة غير الشرعية طبقا للواقع والقانون والمواثيق و البروتوكولات الدولية .الجزائر، الكويت، القاهرة :دار الكتاب الحديث، ٢٠١٥٩.

المصادر الألكترونية:

أولا: الوثائق والمواقع الرسمية

١. الأمم المتحدة، المهاجرون وأهداف التنمية المستدامة، تأريخ الزيارة ٢٥ تموز٢٠١٨ ،

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/migration/index.html

٢. الأمم المتحدة، تقرير لمفوضية شؤون اللاجئين يظهر إجبار نحو ٦٠ مليون شخص على الفرار من ديارهم، ١٨ حزيران ٢٠١٥،

https://news.un.org/ar/story/2015/06/229702

٣. أخبار الأمم المتحدة، بعد مرورعام على اعتماد الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، انعقاد منتدى عالمي لمتابعة تنفيذ الاتفاق في جنيف، ١٠ كانوم الأول ٢٠١٩،

https://news.un.org/ar/story/2019/12/1045151

٤. الأمم المتحدة، الهجرة، تأريخ الزيارة ٧/ ٧/ ٢٠١٩

https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/migration/index.html

٥. إخبار الأمم المتحدة، ماذا يعني الاتفاق العالمي للهجرة للمهاجرين،١٥ تموز/ ٢٠١٨،

https://news.un.org/ar/story/2018/07/1012872

٦. الجمعية العامة للأمم المتحدة تقريرالأمين العام للأمم المتحدة بعنوان "بآمان والكرامة "، ٢١نيسان ٢٠١٦، رقم الوثيقة: (A/70/59)

https://refugeesmigrants.un.org/sites/default/files/sg_report_arabic_0.pdf

٧. الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الحادية والسبعون، إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين، ٣ تشرين الأول ٢٠١٦، رقم الوثيقة: (A/RES/71/1)

https://undocs.org/ar/A/Res/71/1

٨.الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الثالثة والسبعون، الإتفاق العالمي بشان الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، ١١كانون الثاني ٢٠١٩، رقم الوثيقة: (A/RES/73/195)

https://undocs.org/pdf?symbol=ar/A/RES/73/195

٩.الجمعية العمومية، تدابير ضمان حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية لجميع العمال المهاجرين، ٣٤٤٩، الاجتماع العام رقم ٢٤٣٣ بتاريخ ٩ ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٥

www.worldlii.org/int/other/UNGARsn/1975/87.pdf

١٠. الجمعية العامة للأمم المتحدة، الهجرة الدولية و التنمية، الدورة الحادية والسبعون بند ٢١ (ب) من جدول الأعمال، رقم الوثيقة: A/ RES/ 71/ 237 ، 23 Jan 2017

https://undocs.org/ar/A/RES/71/237

١١.الجمعية العامة للأمم المتحدة، إعلان نيويورك مـن أجـل اللاجئـين و المهـاجرين ، الدورة الحادية والسبعون بنـد ١٣، ١١٧ مـن جدول الأعمال، رقـم الوثيقـة: A/ RES/ 71/ 1 ، 3 Oct 2016

https://www.iom.int/sites/default/files/our_work/ODG/GCM/NY_Declaration_AR.pdf

١٢.اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الهجرة: البحث عن المكان تحت الشمس. الإنساني العـدد ٦٠، القاهرة-مصر، شتاء ٢٠١٦

١٣.اللجنة الدولية للصليب الأحمر، النازحون داخل بلدانهم –الأستجابة الإنسانية لإحتياجات النازحين داخل بلدانهم في حالات النزاعات المسلحة، جنيف، حزيران ٢٠١٠، ص٣

https://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=5a842e104

١٤.اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اللاجئون النازحون – نظرة عامة، ١٥/ ٤/ ٢٠٢٠

https://www.icrc.org/ar/doc/war-and-law/protected-persons/refugees-displaced-persons/overview-displaced-protected.htm

١٥.الإتحاد الدولى للصليب الأحمر والهلال الأحمر، سياسة الهجرة، نوفمبر ٢٠٠٩، ص٤،

https://www.ifrc.org/PageFiles/89397/Migration%20Policy.AR.pdf

١٦.المركز العربي للأبحاث ودراسـة السياسـات، الشـباب العـربي: الهجـرة والمسـتقبل- الورقـة المرجعية، الجائزة العربية للعلوم الإجتماعية والإنسانية، الدورة السادسة : العام ٢٠١٦-٢٠١٧،

١٧. المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهـاب والإسـتخبارات ـ المانيـا وهولنـدا، هـل يبقـى الاتحاد الأوروبي متماسكا؟، وحدة الدراسات والتقارير"3"

https://www.europarabct.com/ماهو-الاتحاد-الأوروبي-؟/

١٨. المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهـاب والإسـتخبارات ـ المانيـا وهولنـدا، هـل يبقـى الاتحاد الأوروبي متماسكا؟... اتفاقية دبلن ، وحدة الدراسات والتقارير"4"

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

https://www.europarabct.com/اتفاقية-دبلن-معاهدات-واتفاقيات-دول-ال/

١٩. المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات، المانيا تعتمد اتفاقية دبلن بترحيل اللاجئين الى اليونان، الأتحاد الأوروبي، ٤ أيلول ٢٠١٦

https://www.europarabct.com/المانيا-تعتمد-اتفاقية-دبلن-بترحيل-الل/

٢٠. المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات، ألغاء اتفاقية دبلن من اجل احتواء ازمة اللاجئين، الأتحاد الأوروبي، ١ أيلول ٢٠١٥،

https://www.europarabct.com/ألغاء-اتفاقية-دبلن-من-اجل-احتواء-ازمة-ا/

٢١.المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، حماية اللاجئين والحلول الدائمة في إطارالهجرة الدولية، ترجمة هذه الوثيقة بمكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين عمان – الأردن، ١٥/ ١١/ ٢٠١٧

https://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/.../opendocpdf.pdf?

٢٢. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، **إعلان نيويورك الخاص باللاجئين والمهاجرين**

https://www.unhcr.org/ar/596322f94.html

٢٣. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وضع إعلان نيويورك حيز التنفيذ، إطار الشامل للإستجابة ،

https://www.globalcrrf.org/wp-content/uploads/2018/05/AR-CRRF-Bringin-the-NYD-to-Life-Feb2018.pdf

٢٤. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تحديد وضع اللاجىء – تحديد من هو اللاجىء برنامج التعليم الذاتي، ١ أيلول ٢٠٠٥

https://www.unhcr.org/ar/5358adc66.pdf

٢٥.المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إطار لتحليل ثغرات الحماية تعزيز قدرات حماية اللاجئين مشروع تعزيز قدرات الحماية، جنيف ، ٢٠٠٨

https://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=4afc26c02

٢٦.المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ماهي اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين،

https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27201.html

٢٧. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المبادئ التوجيهية للميثاق العالمي بشأن اللاجئين،

https://www.unhcr.org/ar/5938f7224.html

٢٨. المنظمة الدولية للهجرة – وكالة الأمم المتحدة للهجرة، الحوار الدولي بشأن الهجرة- تعزيز التعاون في مجال الهجرة وإدارتها نحو إتفاق عالمي من أجل الهجرة الأمنة و المنظمة و النظامية في عام ٢٠١٨ ، الناشر: المنظمة الدولية للهجرة، جنيف، ٢٠١٧

https://publications.iom.int/system/files/pdf/idm27_arb.pdf

٢٩. برنامج الأمم المتحدة (UNDP) ، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩ التغلب على الحواجز : قابلية التنقل النشري والتنمية، القاهرة، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط.

https://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr09/HDR_2009_Complete.pdf

٣٠. تعريف ومعنى هجرة في معجم المعاني الجامع- معجم عربي عربي

https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/هجرة/

٣١. تعريف ومعنى هجرة في قاموس المعجم الوسيط ، اللغة العربية المعاصرة، الرائد، لسان العربي، القاموس المحيط،

https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/هجرة/

٣٢.منظمة العمل الدولية- مكتب الإقليمي للدول العربية، قاموس مصطلحات الهجرة المخصص للإعلام في الشرق الأوسط، ٢٠ يناير ٢٠١٧

https://www.ilo.org/beirut/projects/fairway/WCMS_552791/lang--ar/index.htm

٣٣. ريتشار بيروشو، قانون الهجرة الدولي- مسرد بمصطلحات الهجرة، العدد ٦، الناشر: المنظمة الدولية للهجرة، جنيف، ٢٠١٦،

https://publications.iom.int/system/files/pdf/iml_6_ara.pdf

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

ثانيا: المقالات

١. أنطونيو غوتيريش، صوب وضع اتفاق عالمي جديد بشأن الهجرة، ، الأمم المتحدة، ١١/ ١/ ٢٠١٨،

https://www.un.org/sg/ar/content/sg/articles/2018-01-11/towards-new-global-compact-migration

٢.هيئةالإذاعة البريطانية (British Broadcasting Corporation)،١٥٠دولة توقع على اتفاقية دولية لتنظيم الهجرة عالميا في مؤتمر مراكش، ديسمبر ٢٠١٨

http://www.bbc.com/arabic/world-46506895

٣. المركزالألماني للأعلام وزارة الخارجية الألمانية، اتفاق عالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة، ٣ نوفمبر ٢٠١٨،

https://almania.diplo.de/ardz-ar/-/2161300

٤. المركز الألماني للإعلام- وزارة الخارجية الألمانية، الأمم المتحدة تتفق على الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، ١٩/ ١٢/ ٢٠١٨

https://almania.diplo.de/ardz-ar/-/2172470

٥. باولا بايس وكريستي سيفيرانس، مصطلحات الهجرة تهمنا ،نشرة الهجرة القسرية، مركز دراسات اللاجئين – جامعة أكسفورد، كانون الثاني ٢٠١٦

https://www.fmreview.org/ar/destination-europe/pace-severance

٦. حسين عكلة الخفاجي، تعريف-النزوحواللجوء والهجرة، الموقع دنيا الوطن، ٦/٧ /٢٠١٥

https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/368521.html

٧. سعد عبدالرزاق محسن الخرسان، الهجرة تعريفها وأنواعها ودوافعها ونتائجها، جامعة بابل، ٢٠/٢/ ٢٠١٥،

http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=11&depid=1&lcid=43924

٨. علي بوكريطة مساعدية إبراهيم ، الحماية القانونية للاجئين في المواثيق الدولية (سوريا نموذجا)، Route Educational and Social Science Journal ، Volume 4(1)، شباط ٢٠١٧، جامعة الجزائر

http://www.ressjournal.com/Makaleler/1918920009_21.pdf

٩. عبدالأمير رويح، في صفقة الاتحاد الأوروبي وتركيا.. الرابحون خاسرون والخاسرون رابحون، ٢١ آزار ٢٠١٦، https://annabaa.org/arabic/reports/5666

١٠. عمر دغوغي، أسباب الهجرة الشباب من وطننا، ٣٠ أيلول ٢٠١٨،
https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/474198.html

١١. قيصر السلطاني، ماهية اتفاقية دبلن ومدى تطبيقها من قبل الاتحاد الاوروبي، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات، ١٠ آب ٢٠١٦،
https://www.europarabct.com/ماهية-اتفاقيةدبلن-ومدى-تطبيقها-من-قبل/

١٢. كارلوس مالدونادو كاستيلو، عملية قرطاجنة: ٣٠ عامًا من الابتكار والتضامن، بشرة الهجرة القسرية، تأريخ الزيارة ١١ شباط ٢٠١٨،
https://www.fmreview.org/ar/climatechange-disasters/maldonadocastillo

١٣.د. كريمة طاهر إمشيري، إضاءات حول مفهوم الهجرة غير النظامية، جامعة طرابلس،
https://daamdth.org/wp-content/uploads/2019/07/مقـــال-إضـــاءات-حـــول-مفهوم.pdf

١٤. مارتا مارتينيز، دول العالم تتوصل إلى اتفاق تاريخي بشأن اللاجئين وتلتزم باستجابة أكثر فعالية وإنصافا، ١٧ كانون الأول ٢٠١٨
https://www.unhcr.org/ar/news/latest/2018/12/5c18c38e4.html

١٥.مصطفى العراقي، ميثاق مراكش للهجرة بين مد وجزر المؤيدين والمعارضين، ٢٩تشرين الثاني ٢٠١٨، أنفاس بريس،
https://www.anfaspress.com/index.php/news/voir/45130-2018-11-29-02-58-38

١٦.ميميري موسوعة اللغة العربية، قانون الهجرة الهجرة، تأريخ الزيارة ١٤ تموز ٢٠١٨،
https://mimirbook.com/ar/e524a7d6f26

١٧. ناصر السهلي، ميثاق الهجرة مهدد قبل توقيعه: انقسامات أوروبية يغذيها اليمين، ١٩ تشرين الثاني ٢٠١٨،

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

https://www.alaraby.co.uk/politics/2018/11/18/ميثاق-الهجرة-مهدد-قبل-توقيعه-انقسامات-أوروبية-يغذيها-اليمين

١٨. هاشم نعمة فياض، مفاهيم نظرية في الهجرة السكانية: دراسة تحليلية مقارنة، العدد ٢٦، خريف ٢٠١٨،

https://omran.dohainstitute.org/ar/Issue026/Documents/Omran26-2018-Hashi-Nimah.pdf

١٩. DW،معاهدة دبلن- تطور مع تصاعد أزمة اللاجئين، ١٢/ ١١/ ٢٠١٥،

https://www.dw.com/ar/معاهدة-دبلن-تطور-مع-تصاعد-أزمة-اللاجئين/a-18843221

٢٠. IOM Egypt ، بوابة بيانات الهجرة العالمية، تأريج الزيارة ٤ آيار ٢٠١٩،

https://egypt.iom.int/ar/بوابة-بيانات-الهجرة/

ثالثا: الإتفاقيات الدولية

١.الإتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، جامعة منيسوتا ، مكتبة حقوق الإنسان،

hrlibrary.umn.edu/arab/b082.html

٢.الأمم المتحدة، بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لأتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الأمم المتحدة، ٢٠٠٠

٣. الأمم المتحدة- حقوق الإنسان – مكتب المفوض السامي، الأتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، تأريخ الزيارة ٢٠ أب ٢٠١٩،

https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/StatusOfRefugees.aspx

٤.الأمم المتحدة، سلسلة معاهدات رقم ١٤٦٩١، نص إتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم جوانب المحددة لمشكلات اللاجئين في أفريقيا، الناشر: - قسم شؤون الأعلام - مفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أيلول ١٩٩٩

https://www.unhcr.org/ar/53588b376.html

٥. الأمم المتحدة ، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، الأتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين،

https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/StatusOfRefugees.asp

٦. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٥ الدورة الخامسة والخمسون، بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، جامعة منيسوتا- مكتبة حقوق الإنسان، ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٠،

http://hrlibrary.umn.edu/arab/P2orgCRIME.html

٧. البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين لعام ١٩٦٧، مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا،

http://hrlibrary.umn.edu/arab/b083.html

٨. مركز قصد، اتفاقية لعام ١٩٥١بوضع اللاجئين، مركز الدراسات العربية و التطوير بباريس، ١ أيلول ٢٠١٨،

https://casdcenter.com/اتفاقية-عام-١٩٥١-الخاصة-بوضع-اللاجئين/

رابعا: المؤتمرات الدولية

١.الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بالتشاور مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والفريق المعني بالهجرة، الهجرة :ضمان الوصول، الكرامة احترام التنوع والاندماج الاجتماعي، المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر،٢٨ تشرين الثاني - ١ كانون الأول٢٠١١

http://www.ifrc.org/PageFiles/89794/IC31_5_2_1_Migrant_Background_document_12Oct_AR.pdf

٢.أعمال المؤتمر الدولي، "ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية" بين الواقع والتداعيات، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين- ألمانيا، ١٧-١٨ أكتوبر ٢٠١٩

pdf.https://democraticac.de/wp-content/uploads

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

خامسا: الرسائل

١. حسان أولاد ضياف، الهجرة غير الشرعية في سياسات الاتحاد الأوروبي في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير المنشورة، جامعة ٨ ماى ١٩٤٥ قالمة ، ٢٠١٦-٢٠١٧، 20 dspace.univ-guelma.dz:8080/xmlui/bitstream/handle/123456789/5433/

٢. خديجة بتقة، السياسة الأمنية الأوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر-بسكرة ، ٢٠١٣-٢٠١٤ https://core.ac.uk/download/pdf/35402659.pdf

٣.د. فريحة أحمد و الإستاذة فريحة لدمية، الآليات المعتمدة من قبل الإتحاد الأوربي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، مجلة المفكر، العدد الثاني عشر، جامعة محمد خيضر – بسكرة، https://fdsp.univ-biskra.dz/images/revues/mf/MF12/MF1211-FRIDJA.pdf

٤. ساعد رشيد ، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير- جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١١-٢٠١٢، http://thesis.univ-biskra.dz

References

1. Action Against Hunger. THE GLOBAL REFUGEE CRISIS: WHAT YOU NEED TO KNOWTHE GLOBAL REFUGEE CRISIS: WHAT YOU NEED TO KNOW, March 14, 2019, https://www.actionagainsthunger.org/global-refugee-crisis-facts-definition-how-to-help

2. Christophe Bertossi (IFRI, Parigi), France: the State strives to shape “chosen” immigration, Centro Studi di Politica Internazionale (CeSPI), Working Papers 2008, https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/cespi08.pdf

3. Council of European Union, European Pact On Immigration and Asylum, No. Previc.doc: 13189/08 ASIM 68, Brussels, 24 Sep 2008

https://www.refworld.org/docid/48fc40b62.html

4. European Union, European Border and Coast Guard Agency (Frontex),

https://europa.eu/european-union/about-eu/agencies/frontex_en

5. European Urban and Regional Studies, 'Good neighbours make good fences': Seahorse operations, and the Implementations of the EU Strategy of Migration Routes Management in North and West Africa, August 2014

https://www.researchgate.net/publication/266078862_'Good_neighbours_make_good_fences'_Seahorse_operations_and_the_Implementations_of_the_EU_Strategy_of_Migration_Routes_Management_in_North_and_West_Africa

6. Fabrice Renaud, Janos J. Bogardi, Olivia Dun, Koko Warner; Environmental Degradation and Migration, Berlin Institute. SEP. 2008

https://web.archive.org/web/20160705141123/http://www.berlin-institut.org/fileadmin/user_upload/handbuch_texte/pdf_Renaud_Environmental.pdf

7. FOUNDATION ROBERT SCHUMAN, A new European pact on immigration and asylum in response to the "migration challenge", The Research and Studies Center on Europe, 25 NOV,2019

https://www.robert-schuman.eu/en/european-issues/0537-a-new-european-pact-on-immigration-and-asylum-in-response-to-the-migration-challenge

8. History.com Editors, Coolidge signs Immigration Act of 1924, A&E Television Networks, November 16, 2009

https://doi.org/10.17656/jlps.10187

https://www.history.com/this-day-in-history/coolidge-signs-stringent-immigration-law

9. Human Rights Watch, European Union Events of 2018,

https://www.hrw.org/world-report/2019/country-chapters/european-union

10. International Organization for Migration (IOM) and UN Migration, International Dialogue on Migration 2019, https://www.iom.int/idm

11. Notes on Migration and development in the Global South, Emerging issues and responses, ACP Observatory on Migration, Thematic report, Geneva, 2014,

https://publications.iom.int/system/files/pdf/notes_on_migration.pdf

12. Office of the Historian, Foreign Service Institute, The Immigration Act of 1924 (The Johnson-Reed Act), United State Department of State,

https://history.state.gov/milestones/1921-1936/immigration-act

13. Official Journal of the European Union, REGULATION (EU) No 604/2013 OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL, L (180/31), 26 June 2013,

https://eur-lex.europa.eu/legal-content/en/ALL/?uri=celex%3A32013R0604

14. Rights in Exile Programme, The Cartegena Declaration on Refugees,

http://www.refugeelegalaidinformation.org/cartagena-declaration-refugees

15. Stephen Castle and Derya Ozkul, Circular Migration: Triple Win, or a new label for Temporary Migration, Chapter 2, Springer International Publishing Switzerland 2014

https://www.researchgate.net/publication/267511713_Circular_Migration_Triple_Win_or_a_New_Label_for_Temporary_Migration

16. The General Assembly, Measures To Guarantee Human Rights and Dignity of all Migrant Workers, Geneva, 9 Dec 1975 http://www.worldlii.org/int/other/UNGARsn/1975/87.pdf

17. The President of the General Assembly, Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration, Final Draft, ١١July 2018 https://www.un.org/pga/72/wp-content/uploads/sites/51/2018/07/migration.pdf

18. The UN Refugee Agency (UNHCR), The Dublin Regulation, European Councils on Refugees and Exiles, https://www.unhcr.org/4a9d13d59.pdf

19. United Nation, Shaping Our Future together, Migration, https://www.un.org/en/sections/issues-depth/migration/index.html

20.United Nations, Digital Library, Measures To Guarantee Human Rights and Dignity of all Migrant Workers, Geneva, 1980 https://digitallibrary.un.org/record/18981?ln=en

21.United Nations High Commissioner for Refugee (UNHCR), Convention and Protocol relating to the Status of Refugees, Geneva, December 2010 https://cms.emergency.unhcr.org/documents/11982/55726/Convention

22. Wesley Dockery, Fingerprinting: How are asylum seekers registered in the EU? , INFO Migrants, 2017/06/23 https://www.infomigrants.net/en/post/3824/fingerprinting-how-are-asylum-seekers-registered-in-the-eu

23. Migration Data Portal, The Total Number of Migrants at mid-year 2019, https://migrationdataportal.org/?i=stock_abs_&t=2019&m=1